Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14- Issue 1- March 2024 المجلد ١٤- العدد ١ – اذار ٢٠٢٤

The concept of natural rights from the perspective of John Locke and Thomas Jefferson (a comparative study)

[1] Assist. Prof. Dr. Muhammad Mustafa Ahmed
[1]College of Political Science - Sulaymaniyah University

1: Email: muhammad.ahmed@univsul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The theory of natural rights occupies a prominent place among political theories, due to its importance in analyzing how political society emerges. The concept of natural rights is also closely linked to natural law, such that man, living in a state of nature under natural law, possesses natural rights, which is the philosophical basis for human rights. Although philosophers and thinkers did not agree on a unified concept of natural rights and their nature, they agree on the existence of a natural state that precedes political society, whereby humans live by their natural rights.

John Locke, a representative of English empiricism and one of the pioneers of liberalism, is considered one of the most prominent people who delved deeply into the theory of natural rights. As for Thomas Jefferson, who was inspired by many ideas from Locke, perhaps the most prominent of which are natural rights, he not only delved deeply into the theory of natural rights in its theoretical aspect, but worked to embody it in the Declaration of Independence. And applicable laws. When comparing the views of thinkers on what natural rights are, we find that Locke considered (life), (liberty), and (property) to be among the basic natural rights of man, while Jefferson made it clear that (property) is a necessity and a means of comfort for humanity in its pursuit of happiness. Accordingly, his natural rights are (life), (liberty), and (the pursuit of happiness).

DOI
10.37651/aujlps.2024.145371.1141

Submitted: 24/1/2024
Accepted: 10/2/2024
Published: 15/03/2024

Keywords:
Natural rights
human rights
state of nature
liberalism
John Locke
Thomas Jefferson
social contract.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفهوم الحقوق الطبيعية من منظور جون لوك وتوماس جفرسون (دراسة مقارنة)

[١] أ.م.د. محمد مصطفى أحمد
[١] كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية

الملخص:

تحتل نظرية الحقوق الطبيعية مكانة بارزة بين النظريات السياسية، وذلك لأهميتها في تحليل كيفية ظهور المجتمع السياسي، كما يرتبط مفهوم الحقوق الطبيعية مع القانون الطبيعي بصورة وثيقة بحيث الانسان كان يعيش في حالة الطبيعة في ظل القانون الطبيعي يمتلك حقوقاً طبيعية، وهي الأساس الفلسفي لحقوق الانسان. ومع أن الفلاسفة والمفكرين لم يتفقوا حول مفهوم موحد للحقوق الطبيعية وماهيتها، إلا أنهم متفقون على وجود حالة طبيعية تسبق المجتمع السياسي يعيش الإنسان بحقوقه الطبيعية.

ويعد جون لوك ممثل التجريبية الإنكليزية ومن رواد الليبرالية من أبرز من تعمق في نظرية الحقوق الطبيعية، أما توماس جفرسون الذي استلهم أفكاراً كثيرة من لوك لعل الحقوق الطبيعية من أبرزها، فلم يتعمق في نظرية الحقوق الطبيعية في جانبها النظري فحسب بل عمل على تجسيده في وثيقة الاستقلال وقوانين نافذة. وعند المقارنة بين وجهات نظر المفكرين في ماهية الحقوق الطبيعية، نجد أن لوك أعتبر كل من (الحياة) و(الحرية) و(المُلكية) من الحقوق الطبيعية الأساسية للإنسان، أما جفرسون فقد اوضح أن (المُلكية) ضرورة ووسيلة لراحة البشرية لسعيها نحو السعادة، عليه فإن الحقوق الطبيعية عنده هي(الحياة) و(الحرية) و(السعي نحو السعادة).

الكلمات المفتاحية:

الحقوق الطبيعية، حقوق الإنسان، حالة الطبيعة، الليبرالية، جون لوك، توماس جفرسون، العقد الاجتماعي.

المقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع:

هناك بعض المصطلحات والمفاهيم الفلسفية تعاني من الغموض في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تعدد معانيها واختلافها؛ مما يجعل تلك المفاهيم أن تكون مادة للبحث والتحليل؛ وتدفعنا الى البحث عن أصلها، وتأريخها، وماهيتها. ويعد مفهوم الحقوق الطبيعية أحد المفاهيم التي تحظى بأهمية واهتمام المفكرين والفلاسفة خصوصاً أثناء حقبة التنوير

وتراجع الأفكار الدينية. وقد ارتبطت الحقوق الطبيعية بعصر التنوير ومبادئه العقلانية مما دفع ببعض الفلاسفة التنويريين اتخاذها منطلقاً لفلسفتها السياسية.

ثانياً: أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في أن الحقوق الطبيعية تبقى القاعدة الرصينة للذود عن الإنسان وحقوقه، ويمكن اعتبارها محاولة جادة لفهم الأساس الذي بُنيت عليها الدولة وتقييد السلطة السياسية وتذليل كل ما يكبل حرية الإنسان ويعوق تطوره وتقدمه، عليه نقف عند بعض المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الطبيعية، مثل حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي، فضلاً عن المقارنة بين وجهات نظر لاثنين من أبرز المفكرين السياسيين ونظرتهما حول الحقوق الطبيعية للإنسان، وهما جون لوك وتوماس جفرسون.

ثالثاً: هدف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى عرض أهم الأفكار حول الحقوق الطبيعية وماهيتها مناقشتها وتحليلها، الى جانب الوقوف على مفهوم الحقوق الطبيعية من منظور أثنين من المفكرين السياسيين، ومعرفة أهم الأفكار والمصطلحات المتعلقة بالحقوق الطبيعية.

رابعاً: إشكالية البحث:

على ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى إشكالية البحث في إطار بعض التساؤلات، لعل أهمها: ماذا نعني بالحقوق الطبيعية؟ وماهي حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي؟ كيف انتقل الإنسان من حالة الطبيعية إلى حالة الدولة؟ ومن هم أبرز الفلاسفة والمفكرين (الليبراليين) الذين ساهموا في إبراز الحقوق الطبيعية وبيان ماهيتها؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف في وجهة نظر جون لوك وجفرسون حول الحقوق الطبيعية؟

خامساً: فرضية البحث:

نقترح هنا (أنه يمكن تلمس تأثير جون لوك الواضح على البناء الفكري لتوماس جيفرسون، خصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الطبيعية للإنسان والمساواة والحرية وتقييد السلطة وغيرها من المفاهيم السياسية، كما أن هناك بعض الاختلاف حول نظرتهما إلى الحقوق الطبيعية وماهيتها).

سادساً: منهجية البحث:

ومن اجل الاجابة على الاشكالية والتيبت من الفرضية ودراسة نتائجها، يمكن الاعتماد على بعض المناهج البحثية، أهمها المنهج الوصفي والمنهج البحث المقارن الذي يقوم على عملية الاستنباط إظهار أوجه الشبه والاختلاف بين المفكرين، فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي للوقوف على البعد التاريخي للمصطلاحات والمفاهيم و تطورها عبر المراحل التاريخية.

سابعاً: **هيكلية البحث:**

بناءً على ما سبق تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، يتناول المبحث الأول ماهية الحقوق الطبيعية وقسم على مطلبين، إذ خصص المطلب الأول لموضوع مفهوم الحقوق الطبيعية وتطورها، أما المطلب الثاني تناول موضوع حالة الطبيعة ونظرية العقد الاجتماعي. أما المبحث الثاني، والتي يتناول موضوع نظرية الحقوق الطبيعية في فكر جون لوك السياسي، فإنه قُسم على مطالبين، إذ خصص المطلب الأول لفلسفة جون لوك السياسية، أما المطلب الثاني فيتم تخصيصه لموضوع الحقوق

الطبيعية من منظور جون لوك. أما المبحث الثالث، والتي يتناول موضوع الحقوق الطبيعية وماهيتها في فكر توماس جفرسون السياسي فقد تم تقسيمه على ثلاث مطالب، إذ خصص المطلب الأول الفلسفة السياسية لجفرسون ودوره في تأسيس النظام السياسي الأمريكي، أما المطلب الثاني فخُصص لمناقشة الحقوق الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها من منظور توماس جفرسون، والمطلب الثالث تم تخصيصه لمقارنة بين منظور لوك وجفرسون عن الحقوق الطبيعية.

I. المبحث الأول

ماهية الحقوق الطبيعية

لما كانت الحقوق الطبيعية الأساس الذي انطلق منه هذا البحث، فمن الضروري الوقوف عند ماهيتها وبعض المفاهيم المتعلقة بها، كما ان مسألة نشوء وتطور مفهوم الحقوق الطبيعية وعلاقته بنظرية العقد الاجتماعي تثير تساؤلات كثيرة، أهمها، ما هي الحقوق الطبيعية وكيف تطورت؟ وماذا نقصد بحالة الطبيعة؟ وما هي نظرية العقد الاجتماعي وكيف نشأة الحقوق الوضعية؟ عليه تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، نتناول في مطلبه الأول مفهوم الحقوق الطبيعية وتطورها. أما المطلب الثاني فخُصص لمناقشة موضوع نظرية العقد الاجتماعي وكيفية نشوء الحقوق الوضعية.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم الحقوق الطبيعية وتطورها

عرف الإنسان منذ نشأته صراعاً أزلياً مع الطبيعة من جهة، ومع أخيه الإنسان من جهة أخرى، من أجل تأكيد حقه في الوجود والدفاع عن نفسه وحريته وأسرته ومسكنه. وإذا كان الفضل في انتشال الإنسان من وحشيته وحيرته أمام جبروت الطبيعة يرجع بالأساس إلى الديانات السماوية، فإن العقل البشري ساهم بشكل كبير في تجاوز الإنسان على مر الأزمان والعصور لحواجز الطبيعة[١].

وقد حافظت الحقوق الطبيعية على مكانتها بين النظريات الفلسفية والقضائية والسياسية منذ استنبطت الفلسفة اليونانية مبدأها، كما أن هناك اختلاف في تصور هذه الحقوق، فالبعض اعتبر تلك الحقوق كناية عن الأعمال التي توحي الغريزة بها إلى ذوات الحياة والحيوانات إيحاءها إلى البشر، والبعض الأخرى رأى أن يبحث عن الحقوق الطبيعية في أوليات العقل الإنساني وقواعده، وهذا هو الرأي السائد على الدوام، وقد انتقل من القرون القديمة إلى القرون الوسطى فأصبح يتمتع بمكانة بارزة في مذاهب علماء الكلام والفقهاء ومؤلَّفاتهم، إلا أن قيمته لم تتجاوز حدَّ التابع لعلم اللاهوت عند البعض وللحقوق الرومانية عند البعض الآخر، حتى أن علماء الكلام أدمجوا الحقوق الطبيعية في الحقوق الإلهية، فذهبوا إلى أن تلك يوحي بها إلى البشر بواسطة العقل الذي منحهم الله إياه، وبأن هذه تُشتق من الوحي

(١) سليمان العلوي، "الحق الطبيعي والاعلان العالمي لحقوق الإنسان"، متاح على موقع مؤسسة وسيط المملكة، تأريخ الزيارة(٢٠٢٣/٧/١٥) على الرابط الالكتروني التالي: https://www.mediateur.ma/uploads/files/1647268767droitNatAr.pdf.

المعهود، وإن تصور الحقوق الطبيعية على هذا الوجه ساد عصر النهضة والقرن السادس عشر أيضاً[١].

وبما أن القرنان السابع عشر والثامن عشر عرفتا بعصر التنوير والذي لا يتحدد إلا عبر استخدام العقل وعبر انجازات الفرد المفكر وبالتقدير العالي للحرية وبالتقييم البناء للقدرات والملكات في سعيها إلى إيجاد حل عقلاني للمسائل التي تطرح، خصوصاً فيما يتعلق بتأسيس قوانين حقوق الأفراد مقابل سلطة الدولة وإزاء سائر المواطنين على قاعدة فلسفية[٢]، فمن الطبيعي أن تكون نظرية الحقوق الطبيعية من أكثر النظريات السياسية انتشاراً على يد الفلاسفة التنويريين.

إذ شهدت العقود الأولى من القرن السابع عشر تطورات حافلة في سبيل التحرر الفكري والفلسفي من هيمنة الخطاب السكولائي واللاهوتي والتي تمثلت في خطوات جريئة لعَلمنة النظرية السياسية. وبدأت الفلاسفة بالبحث عن أسس القيم السياسية والفلسفية ومفاهيمها في طبيعة الإنسانية بصرف النظر عن تعاليم السماوية ووصاياها، كل ذلك جعل من بعض المفاهيم بارزة لتبنى عليها البناء الجديد للنظرية السياسية، لعل أبرز تلك المفاهيم هي الحقوق الطبيعية[٣]. ولم تُحدد الحقوق الطبيعية تحديداً دقيقاً، فبعضهم خلطها بعلم الأخلاق، ومنهم من قال بأنها كناية عن العلاقات التي تفرضها الطبيعة بحكم الضرورة، وهناك بعض آخر قال بأن الحقوق الطبيعية ليست العلائق التي تُوجبها الطبيعة، وإنما هي كناية عن الحقوق التي يراها العقل أمراً ضرورياً لسعادة البشر. وهناك من وسع دائرة الحقوق الطبيعية فخلطها بمبدأ الإنصاف[٤]. ويرجع تطور مفهوم الحقوق الطبيعية الى مجموعة من الأسباب، أهمها[٥]:

١. تقدم العلوم والاستكشافات الجغرافية، فالمعرفة الجديدة للطبيعة كان لابد أن يقابلها بُعدٌ جديد للحق الطبيعي، وثقةٌ متزايدة في قدرة الإنسان على فهم الطبيعة واستخدامها، فلا يتعلق الأمر بمذهب حقوقي جديد فقط، بل بحركة عامة ظهرت في المجال العلمي والأدبي والفني والفلسفي والديني والسياسي.
٢. وكان تصور الطبيعة الجديدة هذا تصوراً علمانياً بصورة أساسية، أنفصل فيه الحق عن الدين والسياسة عن اللاهوت. وقد كسب المفهوم العلماني للحق رويداً رويداً مجالاً جديداً، خصوصاً في البلاد البروتستانتية. حيث أُنشِئت كُراسٍ جامعية عديدة للحق الطبيعي في القرن السابع عشر في ألمانيا وفي سويسرا وهولندا.

---

(١) آديمار إيسمن، *أصول الحقوق الدستورية*، ترجمة عادل زعيتر، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٢)، ص١٥٠.

(٢) نورة عابد، "مفهوم الحق في الفلسفة الطبيعية"، *مجلة التدوين، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران*، العدد ٩، (٢٠١٧): ص١٠٤.

(٣) سربست نبي، "الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي"، *مجلة الآداب، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد*، المجلد ٢، العدد ١٤١، (٢٠٢٢): ص٢٣٧.

(٤)آديمار إيسمن، المصدر سبق ذكره، ص١٥١.

(٥) جان توشار، *تأريخ الأفكار السياسية-الجزء الثاني من عصر النهضة الى عصر الأنوار*، ترجمة ناجي الدراوشة، (دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص٤٣٧- ٤٣٩.

٣. السبب الرئيس لتطور الحقوق هذا هو من طبيعة الحق الاقتصادية، في شكله الإقطاعي غير ملائم البتة للرأسمالية الناشئة في تلك الحقبة، عليه فإن نهوض الرأسمالية قد ساعد على ظهور مدرسة الحق الطبيعي، وهي قدمت بدورها تسويغاً مذهبياً للرأسمالية.
٤. ونادى منظرو الحق الطبيعي الجدد بالمنفعة العامة وحقوق الفرد وحالة الفطرة، وغذوا المطامع القومية وزَوَّدوا للملوك (أسلحة قوية) في صراعهم ضد مطالبات طبقة النبلاء بامتيازاتهم معارضة بذلك تمركز السلطة. إلا أن تلك الأسلحة ذات حدين، فإذا كان بوسع نظرية الحق الطبيعي أن تسوّغ للحكم المطلق، فبوسعها أيضاً أن تضع أساسيات تقييد الحكم.

يزخر النقاش السياسي الحديث بالإشارات إلى "الحقوق" والادعاءات بامتلاك "الحقوق" والتي يمكن تعريفها ببساطة شديدة على أنه "أحقية التصرف أو التعرض لمعاملة بطريقة معينة، وقد تكون تلك الاحقيات ذات طابع أخلاقي أو قانوني"[١]. والطبيعة _ حسب ما يراه اسبينوزا _ لها معنى خلقي تقليدي، وهي ترمز الى الشهوات والأهواء والانفعالات، وهذا المعنى الذي استمر عليه هيغل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel 1770 – 1831)، وفي الحقيقة فإن الطبيعة متفقة مع العقل، والعقل هو النور الطبيعي أو الفطري لأن الطبيعة هي الفطرة، والعيش وفقاً للعقل هو العيش وفقاً للطبيعة كما كان الحال عند الرواقيين[٢].

على هذا الأساس يقوم مفهوم الحقوق الطبيعية على عدة أُسس، أهمها، أن الحقوق الطبيعية للأفراد لا تقوم على الوجود القانوني أو السياسي؛ وذلك لأن الأفراد يُخلقون بحقوقهم الطبيعية، وعند ظهور المجتمع المدني يأخذ الأفراد حقوقهم الطبيعية إلى مجتمعاتهم المدنية، عليه فإن مفهوم الحرية هو أساس للوجود الإنساني، كما أن جميع الأفراد يخضعون لقوانين الحقوق الطبيعية؛ فالجميع متساوون ومستقلون، ولا يُسمح لأحد أن يسيء لأحد سواء بتعديه على حريته، أو صحته، أو حياته، أو على ممتلكاته[٣].

عليه فإن الحقوق الطبيعية هي نص من النصوص الفردية، نص يُعبر عن مرحلة هامة وحاسمة في تطور الفردية، وهي على صلة وثيقة بكل من الاجتماع والسياسة، خصوصاً بكيفية الحد من سوء استخدام السلطة. فاعتبار الفرد وحدة قائمة بذاتها ذات حقوق لا يمكن التعدي عليها، هو المقدمة للتفكير في الحقوق الطبيعية، عليه المهمة القصوى والأكثر أهمية للحقوق الطبيعية هي منع المجتمع في التجاوز على ما نعتبره ضمن دائرة اختصاصها للبقاء والحياة السعيدة[٤].

من هذا المنطلق يمكن تمييز الكثير من التعريفات للحقوق الطبيعية تختلف باختلاف المفكرين واتجاهاتهم، اذا يعرف هوبز(Thomas Hobbes 1588 – 1679) الحق

---

(١)أندرو هيود، *مدخل الى الأيديولوجيات السياسية*، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢)، ص٦٣.
(٢) اسبينوزا، *رسالة في اللاهوت والسياسة*، ترجمة وتقديم حسن حنفي، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص٨٦.
(٣) مرام بكير، "ماهي الحقوق الطبيعية؟ وماذا تعني"، متاح على موقع بُنيان، على الرابط الالكتروني التالي: https://2u.pw/kJ1PKeI تأريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/١٠).
(٤) موسى إبراهيم، *الفكر السياسي الحديث والمعاصر*، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١)، ص٧٩.

الطبيعي بأنه "حرية كل إنسان في أن يستخدم قوته وفق ما يشاء هو نفسه من أجل الحفاظ على طبيعته، وبعبارة أخرى الحفاظ على حياته؛ وبالتالي أن يفعل كل ما يرى، بحكمه وعقله، أنه أفضل السبل لتحقيق ذلك"[١]. بينما يراها غروسيوس (Hugo Grotius 1583 – 1645) بأنها قرار العقل الصائب يدل على أن فعلاً ما، حسب مناسبته أو عدم مناسبته للطبيعة العاقلة والاجتماعية، بوصف من الناحية الأخلاقية بالضرورة أو بالدناءة، وإن مثل هذا الفعل، بالتالي، هو مما أمر به أو حرمه الله، صانع الطبيعة"[٢]. في حين يعرف اسبينوزا (Baruch Spinoza 1632 – 1677) الحقوق الطبيعية على أنه مجموع القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، إذ يقول في ذلك "أعني بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد، وهي القواعد التي ندرك بها أن كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتمياً على نحو معين"[٣].

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الإنسان منذ نشأته عاش صراعاً مستمراً مع الطبيعة والآخرين من بني جنسه، في سبيل الدفاع عن حياته وحريته وكل ما يحتاجه لتأمين وجوده وعيشه. وأصبحت فكرة الحقوق الطبيعية من الأمور الجوهرية التي من خلالها يمكن الدفاع عن الإنسان وحريته وكرامته. ونشأت نظرية الحقوق الطبيعية في ظل التغيرات الاجتماعية والفكرية التي عصفت بأوربا منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، ولم تتبلور كنظرية سياسية ومذهب فكري على يد مفكر سياسي واحد، بل جاءت كنتيجة لتراكمات فكرية واسهامات فلسفية لعدة مفكرين. كما يمكن القول بأن الحقوق الطبيعية عبارة عن مجموعة من الحقوق ترتبط بالذات الإنساني وهي ضرورية لوجوده وإثبات ماهيته.

I.ب. المطلب الثاني

حالة الطبيعة ونظرية العقد الاجتماعي

إن أكثر ما يوحد فلاسفة الحق الطبيعي، هو طرحهم لنفس المسألة: ما هو أصل المجتمع؟ وحلها بالوسائل نفسها، وهي حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي[٤]. فحيثما تكون "الحقوق الطبيعية" يصبح من الطبيعي أن تتبعها بالتركيب الاصطناعي للمجتمع، ويكون هذا عادة عبر العقد الاجتماعي[٥]. من هذا المنطلق نتناول في هذا المطلب موضوعان مهمان، حالة الطبيعة، والعقد الاجتماعي.

I.ب.١. الفرع الأول

حالة الطبيعة:

انطلق فلاسفة الحق الطبيعي من حالة الطبيعة لبناء نظرياتهم السياسية إما لتبرير الوضع السياسي القائم أو لإعطاء البديل وتغييره. وحالة الطبيعة هي حالة الإنسان الغريزية

(١) توماس هوبز، *اللفياثان- الأصول الطبيعية والسياسية لصلطة الدولة*، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث(كلمة) ودار فارابي، ٢٠١١)، ص١٣٨.
(٢) نقلاً عن: جان توشار، المصدر سبق ذكره، ص٤٤٠
(٣) اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر سبق ذكره، ص٣٦٧.
(٤) سربست نبي، المصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.
(٥) ملحم قربان، *قضايا الفكر السياسي- الحقوق الطبيعية*، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ص٢٦.

التي كان عليها قبل أن تتكون المجتمعات والحكومات وأنواع التنظيمات الاجتماعية والسياسية الأخرى. وهذا المفهوم يستخدم في الفكر السياسي الغربي تصوراً ومعياراً لحالة الإنسان قبل وصوله إلى حالة المدنية المتطورة، ولقياس مدى التخريب أو الإصلاح الذي أحدثه دخول الإنسان في حالة المدنية فيما بعد في صفاته الطبيعية الأولى[١].

إن فكرة الحالة الطبيعية أو العصر الطبيعي ليس لها أصل تأريخي محدد، وإنما هي حالة افتراضية، كان الهدف منها هو تأكيد حرية ومساواة الأفراد، وارجاع أصل السلطة إلى الشعب. وتنطلق مضمون هذه الفكرة من أن الأفراد قبل انضوائهم في المجتمع السياسي المنظم، كانوا يعيشون في مجتمع بدائي يحكمه قانون الطبيعة الذي يؤمِن للفرد حقوقاً طبيعية[٢].

تتضمن نظرية الحالة الطبيعية حال البشرية الأولى التي لا علم لها بالمجتمع المدني والسلطة السياسية؛ أي حسب هذه النظرية أن كل الإنسان كان يعيش وحده مستقلاً عن غيره استقلالاً تاماً، لعدم وجود سلطة تعلوه وتهيمن عليه. وتمتد هذا الفكرة الى أساطير الأولين الباحثة في العصر الذهبي، وفي الإسرائيليات الباحثة في الحالة الفطرية، وهو أساس كثير من النظريات القديمة التي دارت حول الحقوق الطبيعية، ولكنه لم ينل ذلك الأهمية الذي ناله في مذهب الحقوق الطبيعية الذي ظهر في القرن السابع عشر والثامن عشر[٣].

إن فكرة الحالة الطبيعة لم تأخذ اتجاهاً واحداً بوصفها الحالة الاجتماعية السائدة في هذا العصر، بل اخذت اتجاهين مختلفين، اتجاه يرى بأن حالة الطبيعة امتازت بالبساطة والفضيلة، وكان الإنسان يعيش حياة سعيدة، ثم تكون المجتمع السياسي لتقضي على بساطة الإنسان وفضيلته وسعادته، وسمي هذا الاتجاه بالاتجاه المتفائل. أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه المتشائم، الذي يؤمن بأن حياة الغاب هي التي كانت سائدة في المجتمع الطبيعي، بما تتضمنه من مساوئ وظلم، وإن الانتقال إلى المجتمع السياسي قضى على هذه المساوئ[٤].

من هنا فقد ظل الفكر السياسي يعرف هذين الاتجاهين تبعاً لظروف كل مفكر سياسي وظروف مجتمعه، اذ وصف هوبز حالة الطبيعة بأنها الحالة التي تتأسس على الحق الأقوى، فالأقوياء هم الذين يفرضون ارادتهم على الضعفاء، وجوهر هذه الحالة هي أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، فالإنسان _حسب اعتقاد هوبز_ أناني بالطبع وله الحق في فعل أي شيء فحالة الطبيعة التي يعيشها الناس هي حرية مطلقة وهي حالة حرب دائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان[٥] ويلخص هوبز ذلك بقوله: "في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعاً في الرهبة، يكونون في الحالة التي تسمى حرباً؛ وهي حرب بين كل انسان وكل إنسان آخر... وينتج عن حرب كل إنسان ضد كل إنسان، أن لا شيء يمكن أن يكون ظالماً. إن أفكار الصواب والخطأ، والعدل والظلم، لا مكان لها هنا"[٦].

(١) محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠، ص١٥٠.
(٢) موسى ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص٧٤.
(٣) آديمار إيسمن، المصدر سبق ذكره، ص١٥٢.
(٤) موسى ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص٧٤.
(٥) نورة عابد، المصدر سبق ذكره، ص١٠٥.
(٦) توماس هوبز، المصدر سبق ذكره، ص ص١٣٤ – ١٣٦.

ويرفض اسبينوزا بأن تكون حالة الطبيعة حالة حرب بل غياب الأمن والوقوع في الخوف[١]. وفي رأي قريب من ذلك لا يرفض مونتسكيو(Montesquieu 1689 – 1755) بوصف حالة الطبيعة على أنها حالة حرب، يكون فيها كل انسان ذئبًا لأخيه الإنسان مثل ما ذهب اليه هوبز. بل في هذه الحالة، يشعر كل شخص بالخوف ويهرب بشراسة من رفقة اناس آخرين. لذلك، فإن حالة الطبيعة هي حالة سلام. ويرى بأن في حالة الطبيعة أربع محددات أساسية تميز الإنسان: لديه فكرة عن الله، يسعى لتغذية نفسه، يرغب في التكاثر ولديه الرغبة في العيش في المجتمع (ممزوجًا بالخوف)، وبالتالي فهذه هي القوانين الطبيعية الأربعة للإنسان. حالما يدخل الإنسان المجتمع تبدأ حالة الحرب. لذلك يصف مونتسكيو عملية تاريخية عكسية لتلك التي قام بها هوبز، والتي من أجلها يعود الانسان إلى المجتمع على وجه التحديد للهروب من حالة الحرب التي تميز حالة الطبيعة[٢]. وفي رده على قول هوبز "إذا كان الإنسان في غير حالة حرب طبعاً فلماذا يسيرون مسلحين دائماً؟ ولِمَ يكون لديهم من المفاتيح ما يغلقون به منازله؟"[٣] يقول "وأجدر بالإنسان في الحال الطبيعية أن يكون ذا قدرة على المعرفة من أن يكون ذا معارف، ومن الواضح ألا تكون أفكاره الأولى نظرية، فهو يفكر في حفظ كيانه قبل أن يبحث عن أصل وجوده، وإنسان مثل هذا لا يشعر بغير ضعفه في البُداءة، ويكون بالغ الوجل، ومن يرغب في زيادة الاختبار يجد ضالته في غابات الوحوش من الناس حيث كل شيء يخيفهم وكل أمر يشردهم. وفي هذه الحال يشعر كلٌ بأنه مرؤوس، ويكاد يشعر بأنه متساو، ولا يحاول الاقتتال إذن... إن الخوف يحمل الناس على احتراز بعضهم من بعض، ولكن علامات الخوف المتبادل لا تلبث أن تلزمهم بأن يتدانوا،..."[٤].

في المقابل هناك مفكرين صوروا حالة الطبيعة بأنها حالة السلام والوئام والسعادة، والإنسان كان يعيش عصرها الذهبي، ومن أبرزهم (لوك وروسو)_ نتناول موضوع حالة الطبيعة عند لوك في المبحث الثاني_ أما روسو (Jean-Jacques Rousseau1712 – 1778) فذهب إلى أن حالة الطبيعة كانت هنيئة سعيدة سادها الخير والطمأنينة، وانتشرت فيها الفضيلة، والإنسان كان مساوياً لكل إنسان آخر إذ لم يكن هناك أي تمييز بين الإنسان وأخيه الإنسان ولم يكن هناك حاكم ولا محكوم ولا متعلم أو جاهل ولا غني ولا فقير. ولم يكن الإنسان الأول في حاجة إلى ممارسة الكذب أو النفاق أو الرياء، وكانت حاجاته محدودة وموجودة في الطبيعة وما يكفي حاجاته ويزيد عن ذلك[٥].

بناءً على ما سبق يمكن القول بأن نظرية حالة الطبيعة من أكثر النظريات شيوعاً في الفكر السياسي، خصوصاً عند مفكري الحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي، وإنها حالة

---

(١) اسبينوزا، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٤.

(٢) زهير الخويلدي، "روح القوانين لمونتسكيو بين الفصل بين السلطة وبيان مبادئ الحكم"، مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن، على الأنترنت على الرابط الالكتروني التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=760075 تأريخ الزيارة (٢٠٢٣/٧/٢٠).

(٣) مونتسكيو، *روح الشرائع*، ترجمة عادل الزعيتر، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢)، ص٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ص٥٢ – ٥٣.

(٥) برقاوي جمال وطاهر رياض، "الحالة الطبيعية عند جان جاك روسو"، *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، الفلسفية، مؤسسة كنوز الحمة للنشر والتوزيع، الجزائر*، المجلد ٩، العدد ٢، (٢٠٢١): ص٦٩٦.

افتراضية ليس لها تأريخ واقعي، وهي الحالة التي عاش فيها الإنسان قبل أن ينتظم في المجتمع السياسي وكان يعيش في ظل القوانين الطبيعية.

I.ب.٢. الفرع الثاني

نظرية العقد الاجتماعي:

ترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى إنسان الفطرة، فحيث ترى الحقوق الطبيعية، يصبح من الطبيعي أن تتبعها بالتركيب الاصطناعي للمجتمع، ويكون هذا عادة عبر العقد الاجتماعي[١]. وتشكل فكرة العقد الاجتماعي بالرغم من طابعها الافتراضي من الزاوية التاريخية بمعنى أنها مجرد فكرة افتراضية أكثر مما هي فكرة واقعية، وهي لا تربطها أي علاقة بالواقع، حسب رأي دور كهايم، الفكرة المحورية للفلسفة السياسية الحديثة وعنوان ثورة فكرية في تصور المجتمع والسلطة والسياسة، فقد لعبت دوراً حاسماً في التحول من النظرة الكنيسية حول المجتمع والسلطة، وهي النظرة التي ترجع نشأة المجتمع إلى الأمر الإلهي ومشروعية السلطة إلى الحق الإلهي، ومن النظرة الطبيعية التي ترجعهما معا إلى الطبيعة. وقد تبلورت فكرة العقد الاجتماعي في جذورها البعيدة في مدرسة الحق الطبيعي[٢].

وفيما يتعلق بالتيار الذي خط نظرية العقد في العصر الحديث يؤرّخ بمفكرين أسهما بعمق في علمنة مفهومي العقد والحقوق الطبيعية، وهما الألماني (يوهان الثوسيوس-1638 1557 J. Althusias) والهولندي (هوغو غروسيوس Hugo G. 1583-1645 Grotius) الذين حملا آراء مختلفاً عن آراء مفكري العصر الوسيط، كما حظيت آراؤهما باهتمام بالغ لدى فلاسفة العقد اللاحقين (هوبز، لوك، روسو). فهؤلاء جميعاً أكدوا على أن أصل المجتمع يكمن في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، التي تترجمها فكرة العقد الاجتماعي على مستوى التصور. فقد كان العقد الجسر الذي عبر من خلاله الإنسان من حالة الطبيعة(حالة اللامجتمع السياسي) إلى المجتمع المدني أو السياسي، وهذه الخطوة في السياق التاريخي تعني الانتقال من الحقوق الطبيعية غير مضمونة إلى حقوق الإنسان المعززة بضمانات قانونية[٣].

ففيما يتعلق بـهوبز فهو يصف حالة الطبيعة، كما أسلفنا_ بأنه حالة حرب طاحنة، أي حرب جميع ضد الجميع، وهي فقيرة وموحشة وقصيرة الأمد، فقد كانت البداية التي بدأ منها الإنسان هي المحافظة على حياته، ومن أجل تحقيق هذه الغاية دخل في صراع، ونشب القتال، واشتدت المعارك، ولكن في النهاية بدل المحافظة على حياة الإنسان، أصبح حياته في خطر باستمرار. فليس القتال اذن، هو وسيلة المحافظة على حياته لأنها طريقة غير معقولة، وهناك طريق آخر أكثر معقولية ينبغي علينا أن نسلكه: ان العقل يحتم علينا البحث عن سبيل آخر للمحافظة على حياتنا، وهذا السبيل هو السلام[٤].

---

(١) ملحم قربان، المصدر سبق ذكره، ص٢٦.
(٢) نورة عابد، المصدر سبق ذكره، ص١٠٨.
(٣) سربست نبي، المصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.
(٤) امام عبدالفتاح امام، توماس هوبز، *فيلسوف العقلانية*، (دار الثقافة للنشر والتوزيع: بلا، ١٩٨٥)، ص٣٣١.

من هنا جعل هوبز خروج الناس من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني ضرورة يفرضها العقل، ويرى أن العقل يملي على كل فرد من الأفراد أن يسعى، من أجل خيره الخاص، إلى انشاء السلام بمقدار ما تلوح في الأفق بادرة أمل في الوصول إليه[١]. لذلك تكون صيغة العقد بهذا الشكل "إني اخول وأتنازل عن حقي في أن أحكم نفسي، لهذا الرجل أو هذه المجموعة من الرجال، بشرط أن تتخلى له عن حقك وأن تخوله ما يقوم به من أفعال وذلك بالطريقة نفسها"[٢].

أما فيما يتعلق بروسو فإن فكرة العقد الاجتماعي بلغت أوجها تأصيلاً وإثباتاً للحق الطبيعي أكثر من (هوبز ولوك)، وكان له طريقته الخاصة في حل هذه المعضلة، وذلك عن طريق الاستنتاج الافتراضي، وميزة هذه الطريقة عن سابقيه أنها طريقة في التفكير هي الأقرب بالإحساس الطبيعي في أصل المشكلة التي في لحظة ما افتقدها الإنسان[٣].

ويفترض روسو إن الهلاك يكون من نصيب الجنس البشري إذا بقي في حالة الطبيعة ولم يغير طراز حياته، وبما أن الناس لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة، عملوا على توحيد القوى القائمة وتوجيهها. ولكن اليس قوة كل إنسان وحريته من أولى الوسائل لسلامته؟ فيكيف يرهنهُما من غير أن يضر نفسه؟ وللخروج من هذه المعضلة، يرى روسو أن هذه المعضل تُحل بالعقد الاجتماعي وذلك بـ "إيجاد شكل لشركة تجير، وتحمي_ بجميع القوة المشتركة_ شخص كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط، وبقاؤه حراً كما في الماضي مع اتحاده بالمجموع"[٤].

من هنا استوحى روسو فكرة العقد الاجتماعي من الرغبة في الوحدة، وحدة الجسم الاجتماعي تبعه المصالح الخاصة للإرادة العامة. والعقد عند روسو ليس عقداً بين أفراد(كما هو عند هوبز) ولا عقداً بين الفراد والسلطان. فبموجب العقد الاجتماعي، بحسب روسو، كل واحد يتحد مع الكل العقد معقود مع الجماعة: كل واحد منا يضع، في الشراكة، شخصه وكل قدراته، تحت سلطة الإرادة العامة، ونحن نتلقى ككل، أي كجسم، كل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل، كل شريك يتحد مع الكل، ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص. أنه لا يخضع هكذا إلا لذاته ويبقى حراً كما في السابق. والسلطان إذا هو هذه الإرادة العامة التي هي إرادة الجماعة وليس إرادة أي شخص من المؤلفون لهذه الجماعة[٥].

على ضوء ما تقدم يمكن القول بأن البشر تحولوا من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية السياسية عند طريق ابرام عقد ملزم للتنازل عن كل أو بعض حريتهم وقوتهم لتأسيس السلطة السياسية من أجل المحافظة على حقوقهم الطبيعية التي كانت في خطر المستمر بسبب الدفاع الفردي عنها وأنانية الإنسان. وتطورت فكرة العقد بتطور الفلسفة

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٣٥.

(٢) نقلاً عن: جورج سباين، *تطور الفكر السياسي*، الكتاب الثالث، ترجمة راشد البراوي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا)، ص١٩٩.

(٣) هشام محمد خلف، "قراءة في الفلسفة الحديثة للحقوق الطبيعية (رؤية أخلاقية لمسعى إنساني)"، *مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد*، العدد ١١٩، (٢٠١٦): ص٥١٦.

(٤) جان جاك روسو، *العقد الاجتماعي*، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢)، ص٣٧.

(٥) جان توشار، المصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

السياسية حتى أصبحت نظرية سياسية تستند عليها في الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني.

II. المبحث الثاني
نظرية الحقوق الطبيعية في الفكر السياسي لجون لوك

يعد جون لوك[١] من أبرز ممثلي التجريبية الإنكليزية، وكان لأفكاره حول الدولة والتسامح الديني والتربية أثرها البالغ على التنوير وعلى الليبرالية السياسية. حيث استعان لوك في جوابه عن أصل تكوّن الدولة، مثل هوبز، بنظرية حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية[٢]. بناءً على ذلك تقسم هذا المبحث على مطلبين، إذ نخصص المطلب الأول لموضوع الفلسفة السياسية لجون لوك بشكل عام. أما المطلب الثاني نتناول فيه موضوع الحقوق الطبيعية من منظور جون لوك.

II.أ. المطلب الأول
فلسـفة جون لوك السياسية

انطلق تفكير جون لوك السياسية بسؤاله عن ماهية السلطة السياسية ليقول "انا أعني بالسلطة السياسية اذن حق سن الشرائع وتطبيق عقوبة الموت وما دونها من العقوبات محافظة على الملكية وتنظيمها، واستخدام قوة الجماعة في تنفيذ هذه الشرائع ودفع العدوان الخارجي عن البلاد، وكل ذلك من أجل الخير العام وحسب"[٣].

على هذا الأساس أعتنى لوك بتسجيل فلسفته السياسية على نحو متسق، ويخوله إنتاجه الفلسفي السياسي أن يعد بحق فيلسوف الليبرالية الأكبر ومن ألمع المفكرين السياسيين في عصر الحديث الذين نظَّروا للفلسفة الليبرالية والحرية الفردية والحكم المقيد وذلك من خلال

---

(١) جون لوكJohn Locke (1632-1704): فيلسوف تجريبي انجليزي، ولد في عائلة انكليزية متدينة في اقليم سومرست في انجلترا، تعلم في مدرسة وستمنستر ثم في كلية كنيسة المسيح في اكسفورد. كان والده من البيوريتان (الطهريين) المساندين للبرلمانيين في الحرب الأهلية، وكان رئيساً للفرسان، فتأثر لوك بأبيه في تأييد كروموبل والبيوريتانيين، ومع أن والده كان محامياً غير أنه لم يشأ أن يقلد والده في مهنته فأخذ في دراسة الطب وعمل طبيباً وعرف "بدكتور لوك"، ولكنه لم يجعل منه مهنة دائمة له، اذ سرعان ما امتدت اهتماماته الى الميدان السياسي والاجتماعي. يعتبر لوك من رواد الليبرالية الكلاسيكية، وكان موضع ثقة شافتسبري (Anthony Ashley Cooper-Shaftesbury 1621–1683) مما ساهم في كفاح حزب الأحرار(whigs) ضد حزب المحافظين (tories)، ونفي إلى هولندا حيث أمضى خمس سنوات، ١٦٨٣ – ١٦٨٨ ليعود إلى إنكلترا مع غيوم دورانج، لديه العديد من المؤلفات، أهمها: رسالتان في الحكم المدني، أو (الحكومة المدنية)، رسالة في التسامح، الأعمال الفلسفية الكاملة لجون لوك، مقال خاص بالفهم البشري، كتاب عن بعض الأفكار في التعليم. للمزيد ينظر: عبدالرحمن بدوي، *موسوعة الفلسفة*، الجزء الثاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، ص٣٧٣. وعبد الرضا حسين الطعان وآخرون، *مدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر*، الجزء الأول، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص٨٣-٨٤. وموسى ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص ص١١٢-١١٤، وجان توشار، المصدر سبق ذكره، ص٥٠٧.

(٢) بيتر كونزمان وآخرون، *أطلس الفلسفة*، (بيروت: ترجمة والنشر المكتبة الشرقية، ط٢، ٢٠٠٧)، ص ص١١٩-١٢١.

(٣) جون لوك، *في الحكم المدني*، ترجمة ماجد فخري،(بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩)، ص ١٣٨.

مؤلفاته التي يمكن تصنيفها من أهم المؤلفات السياسية وابقاها أثراً، خصوصاً (مقالتان في الحكم المدني) و(رسالة في التسامح)، حتى ان البعض أعتبرهما تبريراً لثورة سنة ١٦٨٨ "الثورة المجيدة" وانتصارٍ للمبادئ السياسية التي كتبت لها الغلبة عقب فوز الحزب البرلماني(Whig Party) على أنصار الملكية المطلقة واقصاء أسرة ستيوارت عن العرش سنة ١٦٨٨، وتقييد الملكية في بريطانيا بالقيود الدستورية التي ما زالت قائمة حتى اليوم[١].

فهو وإن كان قد عايش بقايا عصور الصراع والفوضى والحروب الدينية التي عاشها من قبله توماس هوبز، إلا أنه انطلق باتجاه معاكس لاتجاه سلفه هوبز، بمعنى أنه لم يقدم حريات الشعب قرباناً من أجل تحصيل وضع آمن مستقر للمجتمع، ولم يتجه من ثم إلى تنصيب حاكم مطلق على أكتاف الجماهير كما فعل هوبز، بل قرر من دون أي غموض والمراوغة أن السبيل الأوحد لضمان استقرار المجتمع، وحفظ حقوق جميع أفراده، هو سبيل الحرية والديمقراطية والحكم النيابي[٢].

كان لوك بحق فيلسوف ثورة ١٦٨٨ الانجليزية، وكتابه(مقالتان في الحكم المدني) مكرس في الأصل للتنظير لمبائ هذه الثورة، وقد دحض أفكار روبرت فيلمر (Sir Robert Filmer 1588 – 1653) السياسية التي ثبتها في كتابه (Patriarcha أو السلطة الطبيعية للملوك) على اعتبار أنها لا تتوافق مع مبادئ هذه الثورة. فقد كرس فيلمر كتابه للدفاع عن السلطة الملكية في طابعها المطلق، ورأى أن الله وهب السلطة لآدم لتنحدر منه في نهاية المطاف إلى الملوك. غير أن واقع انجلترا في هذه المرحلة لم يكن يسمح بالأخذ بأفكار فيلمر عن أصل سلطة الملوك، فكان من السهل على لوك أن يتصدى لها بالتجريح والنقد. ويتصدى لوك لأفكار فيلمر توفرت له الفرصة لصياغة أفكاره السياسية بشأن حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي ونشؤ المجتمع السياسي وموقع الفرد في والعلاقة بين السلطات داخل المجتمع[٣].

من هنا طرح لوك تحليلاً للظاهرة السياسية التي شكلت منعطفاً خطيراً على واقع الحياة الاجتماعية من حيث الحكم المطلق وتعسف السلطة والتقييد المجبر على خضوع والانصياع وصولاً إلى العبودية في بعدها الاجتماعي على وفق الاحداث التي زامنت عصره، إدراكاً منه لضرورة دراسة المسألة السياسية من زواياها الاجتماعية والفلسفية والتشريعية، واندرجت نظريته السياسية ضمن نظرية العقد الاجتماعي. حيث زعم على رفضه للمَلَكية المطلقة وذلك تكبيل للحريات، وكان يؤكد على أن الشعب له الحق باختبار الحاكم، وأعطى الشعب الحق في عزل الحكام كلما اقتضت الضرورة لذلك[٤].

ومع أن لوك قد ميّز بين المجتمع السياسي والحكومة، إلا أن هذا لايعني أن المجتمع السياسي يمكن أن توجد بدون حكومة، حيث أن الناس ينضمون إلى المجتمع السياسي لكي يحكمهم قانون ثابت، ولا يمكن أن يتحقق هذا الغرض إلا عن طريق تأسيس سلطة تشريعية، وسلطة تنفيذية، وهو ما عبر عنه لوك بدقة في فعل تكوين الحكومة. إن المجتمع السياسي لا

(١) جون لوك، في الحكم المدني، المصدر سبق ذكره، المقدمة.
(٢) محمد وقيع الله أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص١٦٥-١٦٦.
(٣) عبدالرضا حسين الطعان، المصدر سبق ذكره، ص ص٨٣-٨٤.
(٤) هشام محمد الشمري، "جون لوك من الحرية والتسامح إلى تقريظ التسامح والحقوق الطبيعية"، *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد*، العدد ٢٠٢، (٢٠١٢): ص٣١٠.

يستمر إلا إذا تكونت الحكومة عملياً في الحال. وربما يمكن أن ينفصل المجتمع السياسي والحكومة في الذهن، غير أنهما لا يوجدان بصورة مستقلة، لأن المجتمع السياسي يتطلب الحكومة[١].

من هنا جاء لوك بواحدة من أهم الأفكار السياسية إلى النظرية السياسية وهي فكرته عن فصل السلطات، فهو يرى بأن وظيفة الذين يضعون القانون يختلف عن أولئك الذين يقومون بتنفيذه، كما أن مهمة الفئة الأولى ليست دائمة ومستمرة زمنياً كما هو الحال بالنسبة للهيئة الثانية، لأن المشرعين_حسب رأي لوك_ يكتفون بوضع القانون، وتنتهي مهمتهم حالما ينتهون من وضعه، أما واجب الهيئة التنفيذية فهو واجب دائم[٢]. ومع أن جون لوك تنبأ بظهور النظام البرلماني، وأعطى القدر الأكبر للسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان وجعله فوق جميع سلطات الدولة، إلا أنه مع ذلك لم تكن سلطة تعسفية أو مطلقة، فكانت مقيدة باحترام الحقوق الطبيعية للأفراد وبما حددت لها في العقد. عليه فإن الحقوق الطبيعية بمثابة القيد تحدد جميع السلطات[٣].

II.ب. المطلب الثاني

الحقوق الطبيعية من منظور جون لوك

نحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على الحقوق الطبيعية من منظور جون لوك، وذلك من خلال فرعين، الفرع الأول نخصصها لموضوع حالة الطبيعة وكيفية الانتقال إلى المجتمع السياسي. أما الفرع الثاني فيتم فيه تناول موضوع الحقوق الطبيعية وماهيتها من منظور لوك.

II.ب.١. الفرع الأول

حالة الطبيعة وكيفية الإنتقال إلى المجتمع السياسي

تختلف حالة الطبيعة عند لوك عما نادى فلاسفة سابقون، فلم يرها لوك أنها حالة حرب الجميع ضد الجميع، بل على العكس ذهب إلى أن هذه الحالة كانت تتميز بحرية تامة توجه العقل الإنساني وتساعد على حفظ الحياة والممتلكات، ولم يكن هناك إلا قيد واحد يتمثل في القانون الطبيعة، كما كانت تتميز بالمساواة التي تشير إلى أن كافة الناس سواسية في الحقوق الطبيعية وليس لفرد أن يتميز بقدر منها أكبر من الآخرين[٤].

أن حالة الطبيعة ليست محددة بالحالة الأصلية للإنسان، حالة ما قبل السياسة؛ فعند جواب لوك عن السؤال عما إذا كانت حالة الطبيعة موجودة في وقت ما، فإن المثال الذي يقدمه ليس من أمثلة الأشخاص الذين يسبقون ما هو سياسي، بل بالأحرى، من أمثلة الأشخاص الذين هم، في الأساس، وإلى درجة غير عادية سياسيون[٥]. وهذا يعني بان حالة

---

(١) ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، *تأريخ الفلسفة السياسية*، الجزء الثاني- من جون لوك إلى هايدغر، ترجمة محمود سيد أحمد، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص٤٩.

(٢) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، *تطور الفكر الغربي- رؤية نقدية*، (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧)، ص٣٨٢.

(3) CHESTER C. MAXEY, POLITICAL PHILOSOPHES, REVISED EDITION, THE MACMILLAN COMPANY, NEW YORK,1950, PP 256 – 257.

(٤) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٥.

(٥) ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، المصدر سبق ذكره، ص١١.

الطبيعة عند لوك لم تكن غير hجتماعية، بل أنها كانت فقط حالة غير سياسية، وبسبب كونها حالة اجتماعية أن الناس فيها كانوا يتعاطون ويتعاملون على أساس القانون الطبيعي الفطري الذي يتيح للجميع حالة من الحرية والمساواة واحترام حقوق وحريات وممتلكات الآخرين[١].

ومع أن لوك يؤمن بأن حالة الطبيعة حالة الحرية التامة والمساواة والطمأنينة والسلام والإرادة الخيرة، في ظل محاسن القانون الطبيعي[٢]، إلا أنه مع ذلك يعترف بأن هذه الحالة لا تخلو من مساوئ والنواقص، ومن أكبر النواقص ان كل فرد فيه هو الخصم والحكم في جميع القضايا التي تعنيه، فليس من المنطقي أن يكون الشخص خصماً وحكماً في قضية واحدة، لأن حب الذات كفيل ان يحمله على ايثار مصالحه ومصالح معارفه واصدقائه. فضلاً عن أن الشر الفطري والهوى وروح الثأر تدفع بالبشر إلى الأرق في الاقتصاص من اقرانهم، فتكون الفوضى النتيجة الحتمية لذلك الوضع. وهو ما يدفع بالبشر عادة الى الخروج عن حالة الطبيعة والانتقال إلى المجتمع المدني المنظم، ومن أجل اقامة سلطة مدنية عامة ذات سيادة[٣].

وبالإشارة الى جوانب النقص في حالة الطبيعة، يميّز لوك بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع المنظم، فعندما يكون الناس هم القضاة في قضاياهم، كما هو الحال في حالة الطبيعة، ينجم عن ذلك ثلاث مساوئ رئيسة، وهي: أولاً: تكون الأحكام متحيزة، ثانياً: تكون قوة تنفيذ الأحكام غير ملائمة، ثالثاً: تختلف الأحكام التي يصدرها الأشخاص المختلفون في القضايا المماثلة. ولمعالجة هذه النواقص يتطلب الأمر ثلاثة أشياء، وهي، قاض يُطبق القانون بلا تحيز، وقوة تنفيذية تفرض أحكام القاضي، جهاز تشريعي يضع قواعد موحدة لإصدار الأحكام بمقتضاها[٤]. ومن أجل ذلك تعاقد الناس واتفقوا بإرادتهم الحرة على تكوين مجتمع سياسي، فكل فرد يلتزم بتعاقده مع الآخرين على تشكيل مجتمع سياسي في ظل حكومة واحدة[٥].

عليه فإن العقد الاجتماعي عند لوك هو تعاقد بين الشعب من جهة، والحكومة أو الملك من جهة أخرى، على عكس ما نادى به هوبز بأن يكون الملك أو الحكومة خارج إطار التعاقد، ومن ثم لا يقع عليه أية حجة، اذاً العقد هنا عند لوك هو بين الطرفين، فإذا أخل طرف بهذا التعاقد يصبح لاغيً وينتج عن هذا أن الملك اذا أخل بتعهداته، أو أهمل في مسؤولياته نحو الشعب أو تخطت سلطاته الحدود التي خولها له الأفراد وجب محاسبته وعزله[٦].

ولا يتنازل الناس_حسب لوك_ في العقد الاجتماعي عن جميع حقوقهم الطبيعية، بل يتنازلون فقط عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام فحسب، ويظل القدر الباقي من هذه الحقوق قائماً في عهد المجتمع السياسي كقيد يرد على حرية السلطان، أما الحقوق التي يتنازلون عنها الى المجتمع فهي: حق تنفيذ قانون الطبيعة، وحق عقاب من يخرج على هذا القانون. أي يتنازلون عن ما يجعلهم قضاة ومنفذين في نفس الوقت للقانون الطبيعي، ولا يتنازل عنها للحاكم، بل يتركونه للمجتمع ككل[٧].

---

(١) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٥.
(٢) ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، المصدر سبق ذكره، ص١٠.
(٣) جون لوك، في الحكم المدني، المصدر سبق ذكره، ص ص١٤٤ -١٤٥.
(٤) موسى ابراهيم، المصدر سبق ذكره، ص١١٨.
(٥) جون لوك، في الحكم المدني، المصدر سبق ذكره، ص١٩٦.
(٦) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص ص٣٧٨ -٣٧٩.
(٧) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٩.

وهذا هو الأساس الذي اعتمده جون لوك في نظريته عن تكوين المجتمع السياسي وهو محور فكره السياسي، فسواء كانت السلطة بيد الملك أم غيره فالعقد يعلو على كل الناس، فمسعى لوك في طلب العقد الاجتماعي يتأرجح بتأرجح قوة القانون الأعظم وهذا القانون هو أساس نظريته عن حكم الأغلبية، وبهذا لا يمكن أن تكون السلطة اسبدادية لأن الإستبداد خراب للعدالة الاجتماعية انتفى بالقوة، وبذلك فصل عن طريق العقد الاجتماعي بين الكنيسة في مسعاها لحكم الملك الذي هو ظل الله في الأرض وبين إرادة الملك بالحكم الوراثي، وبدأ التنظير لحكم النخبة وإتباع الدين العقلي[١].

II.ب.٢. الفرع الثاني

الحقوق الطبيعية وماهيتها من منظور لوك:

يرى لوك بأنه منذ البداية أعطي للإنسان حق الحرية المطلقة، وحق الاستمتاع بمزايا قانون الطبيعة جميعاً، كما احتفظ بالمساواة مع الآخرين بحقه في حماية حقوقه الطبيعية والمتمثلة في (حياته وحريته ومُلكيته)، وهذا هو السبب الاساسي لتكوين المجتمع السياسي، ولما لم يكن مجتمع سياسي، فإن تطبيق تلك القوانين أصبح متعذراً جداً، فأصبح المجتمع السياسي حكماً في شؤون أعضائه ومنازعاتهم ويضع قوانين السلوك والعيش المشترك وقواعده التي غدت تطبق على الجميع على قيد المساواة، بغض النظر عن أصولهم ووضعياتهم[٢]. عليه فإن الحقوق الطبيعية عند لوك، يمكن بلورتها في ثلاث حقوق أساسية: (الحياة) و(الحرية) و(الملكية)[٣].

ففيما يتعلق بالحفاظ على الذات فقد دعا لوك إلى ربط الحق الطبيعي لجميع البشر بحالته الطبيعية على شكل صياغة تعاقدية يستجيب لها المجتمع، فارتبط الحق الطبيعي في هذه الحالة بالحرية المطلقة التي تتيح لكل فرد توظيف الوسائل كافة من أجل الحفاظ على بقائه، وذلك من خلال فكرة التعاقد في صيغتها البسيطة وهي حفظ النظام وأمن الإنسان بما فيها الحكام[٤]. فالحفاظ على الحياة هي أهم باعث في الأفعال الانسانية، والحرية_ حسب رأي لوك_ ليست تحرير الفرد من المعوقات الخارجية وحسب، بل تحريره من أية قواعد ما عدى قانون الطبيعة[٥].

من هنا فإن رؤية لوك حول الحرية تقر بأن للفرد الحق الطبيعي في حريته وفي الشخصية المتفردة، والتي يجب أن تكون "أخلاقية". فكانت حرية الإنسان هي شغله الشاغل ومدار مشروعه الفلسفي السياسي[٦]. ويقول في ذلك "ان الطور الطبيعي طور من الحرية .. فالانسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا انه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف

(١) هشام محمد الشمري، المصدر سبق ذكره، ص ص٣١٢ -٣١٣.
(٢) محمد وقيع الله أحمد، المصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٣) علي عبدالمعطي محمد، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٦.
(٤) هشام محمد الشمري، المصدر سبق ذكره، ص٣١٠.
(٥) علي عبدالمعطي محمد، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٦.
(٦) حمزة كدة، "جون لوك واشكالية الحرية"، متاح على الأنترنت، على موقع نادي الفلسفة، على الرابط الالكتروني التالي: https://2u.pw/iyZhbVe تأريخ الزيارة (٢٠/ ٨ / ٢٠٢٣) .

من مجرد المحافظة عليها... والعقل يعلم البشر جميعاً.. أنهم جميعاً متساوون وأحرار، فينبغي ان لا يوقع أحد منهم ضرراً بحاة صاحبه أو صحته أو حريته أو ممتلكاته"[١].

أما فيما يتعلق بحق المُلكية فقد تحدث عنها لوك بإلحاح ولا يمكن التنازل عنها للمجتمع باعتباره حقاً بديهياً وطبيعياً. وحاول تقديم رؤية جديدة للدولة قائمة على التلازم بين فكرتي المُلكية والمواطنة، ومن خلال ذلك يؤكد لوك على حق المُلكية باعتباره حقاً مقدساً[٢]. ففي ظل قانون الطبيعة تتضمن التمسك بكل ما يملكه الفرد ويساعده على حفظ الحياة، والاستمرار فيها. وقد آمن لوك أن المُلكية في حالة الطبيعة هي مُلكية مشتركة، بمعنى أن كل فرد كان له الحق في أن يحصل على أسباب عيشه في كل ما تقدمه الطبيعة. أم الحق في المُلكية الخاصة فينشأ بسبب أنه عن طريق العمل يمد الانسان شخصيته هو إلى الأشياء التي ينتجها، فهو اذ ينفق طاقته عليها يجعلها جزءاً من نفسه. ويترتب على ذلك أن الحق سابق حتى على أي اتفاق صريح بين جميع أعضاء المجتمع، ومن ثم فالمجتمع يخلق الحق، ولا يستطيع تنظيمه الا في حدود معينة. فالمجتمع والحكم موجودان لحماية حق المُلكية السابق عليها، ومعنى ذلك أن المُلكية ترجع إلى الحيازة الأولى للأرض بقصد العمل، فاصل المُلكية يعود إلى حيازة الأنسان الأولى لما يعمل فيه، أي يرجع الى حيازته لما يشغله عن طريق العمل، أي حسب لوك يمزج الانسان عمله بما يعمل فيه، ومن ثم يصبح ما يعمل فيه ملكا له[٣]. يقول لوك "الأرض وكل ما عليها .. مُلك مشترك بين البشر، إلا ان لكل امرئ حق "امتلاك شخصه" وهو حق لا ينازعه فيه منازع؛ كذلك نتاج كدحه وعمل يديه يمكن اسنادها اليه وحده. وكل ما ينتزعه من الحال التي اوجدته الطبيعة وتركته عليها، فقد اختلط به جهده وانضاف اليه شيء من ذاته فهو اذن ملك له. اذ لما كان قد انتزع من الحال العامة التي خلقته الطبيعة وتركته عليها، فقد لحق به من جراء عمله شيء يبطل حق الآخرين المشترك بامتلاكه. فهذا العمل هو مُلك العامل الذي لا ينازع فيه، فلا يحق لأي امرئ سواه أن يطالب به بما قد اختلط به"[٤].

على ضوء ما قدمه من الحقوق الطبيعية عارض لوك الحكومة التعسفية الغير مقيدة، ويرى بأن الحكومة تقام من أجل حماية الحقوق الطبيعية، فمادام الدولة تحترم تلك الحقوق يجب على المواطنين احترام الحكومة وان يطيعوا القوانين، وبعكسه إذا انتهكت الحكومة تلك الحقوق لمواطنيها، يحق لهم التمرد عليها، ولهذا أقر لوك الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، واستحسن إقامة ملكية دستورية عام ١٦٨٨. على هذا الأساس آمن لوك بالحكومة المقيدة، يقتصر دورها على حماية "الحياة والحرية والملكية". لذلك يجب أن لا تتعدى وظائف الحكومة وراء وظيفة "الحد الأدنى" المتعلقة بالحفاظ على النظام العام وبحماية الملكية، وبالقيام بالدفاع في مواجهة الهجوم الخارجي وضمان تنفيذ التعاقدات. أما غير ذلك من الشؤون والمسؤوليات الأخرى فتدخل ضمن الحقوق والاختصاصات الحصرية للأفراد المستقلين[٥].

(١) جون لوك، المصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.
(٢) سربست نبي، المصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.
(٣) علي عبدالمعطي محمد، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٦.
(٤) جون لوك، المصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.
(٥) أندرو هيود، مدخل الى الآيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص٦٤.

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الحقوق الطبيعية بالنسبة إلى جون لوك موجود مع الوجود الإنساني، وهي حقوق جاء بها الإنسان من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، بل إن المجتمع والسلطة تكونتا للحفاظ على تلك الحقوق، وتقتصر تلك الحقوق في حق الحياة والحرية والمُلكية، تلك الحقوق لا يمكن التنازل عنها أو الغائها تحت أي ظرف.

III. المبحث الثالث

الحقوق الطبيعية وماهيتها في فكر توماس جفرسون السياسي

يصنف توماس جفرسون[١] من أبرز الشخصيات تأثيراً في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية، فكان له دور مهم في الثورة الأمريكية وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية. كما لا يمكن اغفال مكانته البارزة بين التنويريين والمفكرين الذين تركوا بصماتهم على الفكر السياسي الأمريكي، من خلال أفكاره عن الحقوق الطبيعية والديمقراطية وفصل السلطات والحرية الدينية. من هنا نقسم المبحث على مطلبين، نخصص المطلب الأول للفلسفة السياسية لتوماس جفرسون ودوره في تأسيس النظام السياسي الأمريكي. أما المطلب الثاني فنخصصه للحقوق الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها من منظور توماس جفرسون. أما المطلب الثالث فتم تخصيصه لمقارنة بين منظور لوك وجفرسون عن الحقوق الطبيعية.

(١) توماس جفرسون Thomas Jefferson(1743- 1826): مفكر سياسي ورجل الدولة والرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية، والمنظر السياسي لإعلان الاستقلال وقانون تأسيس الحرية الدينية. ولد في فيرجينيا في أسرة ذات أوضاع مستقرة تعمل في الزراعة، وتنتمي الى الطبقة الارستقراطية، ابوه كان يعمل في مسح الأراضي ورسم الخرائط، وتعود اصوله الى اسرة مهاجرة من مقاطعة سنودونيا شمال ويلز. درس جيفرسون من عام ١٧٥٢ الى ١٧٥٧ تحت رعاية رجل الدين الأسكتلندي (وليام دوجلاس)، فتعلم منه اللغة الفرنسية وأساسيات اللغة اللاتينية واليونانية. حصل جيفرسون بعد وفاة والده على ميراث ضخم ومن ثم بدأ الدراسة في كلية وليام وماري حتى عام ١٧٦٢ ليقوم بدراسة مقرر شامل للقانون والذي اشتمل على دراسة النصوص القانونية المعيارية في ذلك الوقت، ثم عمل محاميا انصب تركيزه على قضايا المتعلقة بالأملاك، وترك المحاماة عام ١٧٧٤. انتخب كعضو للكونغرس القاري عام ١٧٧٥. وقام بصياغة اعلان الاستقلال، وعين حاكماً لفرجينيا بين عامي ١٧٧٩-١٧٨١، وعمل وزيراً للخارجية بين عامي ١٧٨٩-١٧٩٣، وانتخب نائباً للرئيس لفترة واحدة حتى عام ١٨٠١، وانتخب رئيساً عام ١٨٠١ لفترتين رئاسيتين. كما شغل منصب رئيس الجمعية الفلسفية الأمريكية لمدة ٢٠ عام. وكانت كتاباته غزيرة، فقد خط حوالي ١٩٠٠٠ رسالة ونشر "ملاحظات حول ولاية فرجينيا١٧٨٧"، كما كتب الإعلانات الرئيسية مثل "نظرة مختصرة لحقوق الأمريكيين البريطانيين١٧٧٤" و"إعلان الأسباب والضرورة لحمل الأسلحة١٧٧٥" و"إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦"، وصاغ كثير من القوانين كما كتب "دليل ممارسة العمل البرلماني للاستخدام من قبل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة" وبقيت النسخة المعدلة نافذاً حتى عام ١٩٧٧، فضلاً عن مؤلفات اخرى. للمزيد ينظر: دليل أكسفورد للفلسفة، *تحرير تد هوندرتش*، ترجمة نجيب الحصادي، الجزء الأول، (طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ٢٠٠٣)، ص٢٣٤. وكريستوفر هيتشنز، *توماس جيفرسون وإعلان إستقلال أمريكا*، ترجمة رشا سعد زكي، (كلمات عربية للترجمة والنشر: ٢٠٠٨)، ص١٩-٢٠. وهولوجاك م. اندريو، *توماس جيفرسون*، ترجمة ابراهيم عبدالله العلو، (موسوعة ستانفورد للفلسفة: حكمة، ٢٠٢٢)، ص٦-١٠.

III.أ. المطلب الأول

الفلسفة السياسية لجفرسون ودوره في تأسيس النظام السياسي الأمريكي

عندما كان جفرسون عضواً في مجلس النواب بفرجينيا، رأى بعينه كيف يحكم الناس أنفسهم، فلم تكن كلماته جوفاء، بل كانت عقيدته راسخة صادرة عن خبرة[١]. وأراد أن يذكره التأريخ من خلال ثلاثة من أهم انجازاته، كما جاء في الكلمات على لـوحة ضريحه التي كتبها بنفسه، وهي: كاتب اعلان الاستقلال، وواضع النظام الأساسي لحرية المعتقد في فيرجينيا، والأب الروحي لجامعة فيرجينيا[٢].

لقد تمكن جفرسون من فرض نفسه مؤسسًا للولايات المتحدة بصياغته لـــ(إعلان الاستقلال) وإنشائه حزب (الديمقراطي- الجمهوري)_ يعرف الآن بالحزب الديمقراطي_ الذي ميز نظام الحكم الأمريكي بنظام الحزبين، كما أدرك جفرسون أن السياسة مفتاح التقدم، وأدرك أن العلاقة بين التقدم والمساواة علاقة حميمية، لذلك جعل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا يقوم على قاعدة ذهبية رائعة هي "جميع الناس يولدون متساوين"[٣].

أنتخب جفرسون عضواً في الكونغرس القاري في سنة ١٧٧٥، وشارك ضمن لجنة ضمت (جون آدمس) و(روجر شيرمان) و(بينجامين فرانكلين) و(روبرت ليفينج ستون) لكتابة وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي، التي كانت القصد منها أن تكون "تعبيراً عن العقل الأمريكي" لتوجه إلى "محكمة العالم". وتقرر أن يقوم جفرسون نفسه بصياغة المسودة. وعكف جفرسون لمدة اسبوعين، على كتابة إعلان الاستقلال في شقته في فيلادلفيا. وقد احتوت وثيقة الإعلان على أساسيات فلسفته السياسية التي ستتجسد في العقود التي تلت. وتمت المصادقة على الوثيقة، بعد إجراء بعض التعديلات، في ٤ تموز ١٧٧٦ وأصبحت واحدة من أكثر الوثائق السياسية أهمية[٤].

وبعد إنهاء جفرسون لإعلان الاستقلال في ١٧٧٦، غادر فيلادلفيا عائداً إلى فيرجينيا حيث شارك لمدة ثلاث سنوات في إعادة هيكلة المستعمرة السابقة بشكل يتلاءم مع روح الثورة، وساهم بشكل بارز في إلغاء القوانين المتعلقة بالميراث[٥]، وكان الهدف منه هو إلغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها الكنيسة، وقد اتهمه العديد من الناس بعدم الانتماء إلى أي كنيسة والإلحاد. مع ذلك لم يأخذ أحد بهذا المشروع حتى سنة١٧٨٦ عندما تبنى صديقه جيمس

---

(١) ستيفن فنسنت بنيه، *أمريكا*، ترجمة عبدالعزيز عبدالمجيد، (القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٥)، ص٦٢.

(٢) أودو زاوتر، *رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم*، دون اسم المترجم، (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٦)، ص٣٢.

(٣) جاسم الفارس، "تأملات إسلامية في الفكر السياسي الأمريكي من جيفرسون إلى روزفلت"، متاح على موقع دار ناشري للنشر الألكتروني، على الرابط الألكتروني التالي: https://www.nashiri.net/index.php/articles/intellect-and-philosophy/5469-2013-11-02-12-25-44 تأريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٥.

(٤) موسوعة ستانفورد للفلسفة، *توماس جيفرسون*، ترجمة ابراهيم عبدالله العلو،(حكمة: بدون مكان، ٢٠٢٢)، ص٧.

(٥) قوانين الميراث كانت تنص على أن الارث يعود إلى الأبن الأكبر دون غيره مع إعطاءه الحق دون سواه في توزيع الارث حسبما يريد.

ماديسون مسودة المشروع مجدداً وتم إقرارها من قبل المجلس النيابي في إطار القانون الخاص بحرية المعتقد. ويمكن إعتبار هذا القانون على أنه حجر الأساس الأول في هذا المضمار وأنه سبق الثورة الفرنسية في فصل الدين عن الدولة(١).

من جانب آخر آمن جفرسون بحرية الفرد والديمقراطية وحق كل ولاية في ادارة شؤونها ويدعو إلى وضع حدود لسلطة الحكومة المركزية الأمر الذي يشكل في نظره ضمانة لاستمرار هذه الديمقراطية الناشئة، فقد كان جفرسون يبني آماله على مستقبل مشرق لأمريكا يتألف فيه أغلب سكانها من فلاحين مستقلين قادرين ينتجون ما يحتاجون اليه ولذلك كان جفرسون واتباعه يعرفون باللافدراليين أو الديمقراطيين-الجمهوريين مقابل مجموعة أخرى يرأسهم الكسندر هاملتون يعرفون بالفدراليين أو الاتحاديين(٢).

فلم تعرف الأمة الأمريكية في بداية نشأتها الظاهرة الحزبية ولم يذكر الدستور الأمريكي الأحزاب قط ولم تكن موجودة حين كُتب الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧ بل ان انتخاب أول رئيس وكونغرس على وفق الدستور الجديد لم يكن معتمداً على نظام حزبي. ومرد ذلك ان الاباء المؤسسين اتخذوا وجهة نظر معتمة تجاه الاحزاب السياسية واعتبروها فئات انانية تناشد استخدام سلطة الحكومة متجاهلة المصالح المشروعة. فالأحزاب وان حصلت على دعم اغلبية المواطنين فإنها ربما تتحول الى استبدادية والاهم من ذلك كان النظر الى الأحزاب في ذلك الوقت يمثل نقطة خلاف في وقت كانت فيه الأمة الأمريكية أحوج ما تكون الى الوحدة(٣).

ومع أنه لم يكن هناك رغبة حقيقية لدى جفرسون في تشكيل حزب سياسي بالمعنى الحقيقي المتعارف عليه للحزب حتى عام ١٧٩١ إلا أن التحول الكبير في توجيهاته السياسية نحو تشكيل الاحزاب قد طرأ بشكل جدي نهاية ذلك العام حين قرر الرد على اتهامات الاتحاديين له بالإرهاب، وتم تشكيل كتلة برلمانية باسم الديمقراطيين-الجمهوريين(Democratic Republicans) وعلى الرغم أن جفرسون كان يجد صعوبة في تبني الاسم الجديد بشطريه الديمقراطي والجمهوري كونه كان يفضل استخدام لفظة الجمهوري بمفردها إلا أن صفة الديمقراطي كان لابد منها في ايام الصراع مع الاتحاديين لأنها تدل على مشاركة الشعب بكل طبقاته في الحكم وهو ما كان الحزب الجديد يسعى لتحقيقه(٤).

كانت رؤية جفرسون الفلسفية العامة امبيرقية ومادية، وعقيدته الدينية ربوبية، وتستند آرائه السياسية الى نظرية العقد الاجتماعي، كما يشترط مذهبه في الديمقراطية التمثيلية أن تكون الجماهير متعلمة ومكتفية بذاتها، وهو يؤكد أن التعليم العام الحر، وإقرار أنه ليس لأي اتفاق سياسي يحدث في جيل إلزام لأجيال آخر، كما أكد على أن "الأمة الجديدة" يجب أن تتبؤ

(١) أودو زاوتر، *رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم*، دون اسم المترجم،(لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٦)، ص٣٤.

(٢) نجلاء عدنان حسين، "توماس جيفرسون ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام ١٨٢٦"، *مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، بغداد*، المجلد ٢٣، العدد ٩٩، (٢٠١٧): ص٣٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٩.

(٤) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

منزلة "الأرستقراطية الطبيعية" الخاصة "بالفضيلة والموهبة"، بحيث يتم الخلاص من "الأرستقراطية الاصطناعية" الخاصة "بالثروة والولادة"[١].

فقد كان جفرسون على غرار الكثير من معاصريه تجريبي وبما ينسجم مع نيوتن، مادي حتى النخاع، اذ كتب إلى جون آدمز، ربما ينخدع إحساس منفرد ولكن من النادر أن تُخدع كافة حواسنا مجتمعة بوجود عملية التفكير التي تقود إلى حل المسائل. ويقول "أنا أشعر إذاً أنا موجود" ويرى بأنه يشعر بالأجسام التي ليست من ذاتي، هناك إذاَ موجودات أخرى، ويقول "أسميها المادة"، وأنه يُشعر بها وهي تغير مكانها ويمنحنا الحركة، كما يسمي غياب المادة "خواء" أو "عدم" أو "فضاء لامادي". وبالنظر إلى المادة والحركة_ حسب رأي جفرسون _ يصبح كل شيء آخر وحتى التفكير قابلاً للتعليل. ويرى "كما أن أحجار المغناطيس كلها مغناطيسية كذلك تكون المادة بالكاد فعل لمنظومة محددة من المادة المشكلة لتلك الغاية من قبل خالقها. وحتى العقل والرب مادة، لأن الحديث عن الموجودات اللامادية هو حديث عن لا شيء". مع ذلك لم يكن جفرسون ذرياً ميتافيزيقاً مثل الأبيقوريين، بل كان إسماني(nominalist) على غرار جون لوك[٢].

وفي سؤاله عما إذا كان جيل ما له الحق في تقييد جيل آخر؟ يرى جفرسون أن أعمال كل جيل محددة بفترة تسعة عشرة سنة يجب أن تكون مستقلة نسبياً عن الجيل الآخر. كما تكون الدساتير قابلة للتحوير بما يتوافق مع مستوى تقدم الدولة، بعكس حقوق البشر، وبالتالي يجب أن تُستبدل أو تُحور أو تُعدل بما يتلاءم مع التقدم الفكري والسياسي والأخلاقي للبشر[٣].

بناءً عليه فقد كان يؤمن بضرورة مراجعة الدستور بين حين وآخر مرة كل عشرين عاماً واعتقاده بأن عملية الإصلاح العادي غَدَت بالغة الصعوبة. كان يؤمن بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وكما يحول له، ويؤمن بمقدرة ابناء الشعب على ممارسة هذا الحق ممارسة حكيمة، بشرط أن يكونوا قد نالوا قسطاً وافراً من التنوير عن طريق التعليم والمناقشة الحرة[٤].

وكان جفرسون من دعاة حكم الشعب، وأنه لا توجد سلطة خارج إرادة الشعب وأن الشعب هو مصدر السلطة، ويحق للشعب اختيار حكومتهم وتحديد مصيره، عليه يجب أن يكون الشعب مراقباً على الحكومة[٥]. وقد اعتقد أن مباشرة سلطات غير عادية وغير مسؤولة تفسد الذين يمارسونها، وأن "الموظفين" قبل كل شيء بشر، يصيبهم ما يصيب البشر من ضعف، عليه يجيب على الدوام أن يرضخوا لرقابة دائمة ويجب اختبارهم وجس نبضهم في كل وقت كما يجب على الدستور هو الآخر أن يدّ من السلطات التي يمنحها لهم أصلاً[٦]. كما امن بالحفاظ على فصل السلطات واعتبره ضمانة هامة للحرية والديمقراطية، وقد عبر

(١) دليل أكسفورد للفلسفة، تحرير تد هوندرتش، المصدر سبق ذكره، ص٢٣٤.
(٢) موسوعة ستانفورد للفلسفة، توماس جيفرسون، المصدر سبق ذكره، ص ص١٠-١١.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦.
(٤) فاروق عبدالمعطي، توماس جيفرسون فيلسوف العالم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٨.
(5) Paul Leicester Ford, Autobiography Of Thomas Jefferson 1743-1790, G.P. PUTNAM'S SONS, NEW YORK, 1914,p18.
(٦) فاروق عبدالمعطي، المصدر سبق ذكره، ص ص٣٦-٣٧.

جفرسون عن نفس الشعور حينما أعلن إن الحكومة الأفضل هي التي تحكم بأقل درجة[١]. وقد أكد على أن الحكومات يجب أن تساير الشعب الذي يكوّن الدولة في عاداته وطباعه، فإذا كان عدد السكان كثيرة ومساحة البلد كبيرة، فليس من الممكن أن يحكم المجتمع نفسه بطريقة مباشرة، بل يجب أن يفعل ذلك بطريقة غيرة مباشرة، وذلك بأن يختار ممثلين له من أبنائه يفوضهم في ممارسة سلطانه[٢].

أما على مستوى العالمي فقد آمن جفرسون أيماناً عميقاً بالتفرد الأمريكي وبالإمكانيات الأمريكية، وقد نادى بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية انعزالية تقلل من الارتباطات والالتزامات والتدخلات الأمريكية في الشؤون العالمية لتخفيف الأعباء عليها، وترى أن مهمة السياسة الخارجية الأمريكية حماية الداخل الأمريكي، فهي لا تولي أهمية كبيرة لنشر الديمقراطية في الخارج، وإنما يجب التركيز على المناطق التي تمثل مصالح للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عرفت هذا النهج في السياسة بالمدرسة الجفرسونية، والتي تُعرف أيضاً بالانعزالية[٣].

III.ب. المطلب الثاني

الحقوق الطبيعية وكيفية الحفاظ عليها من منظور توماس جفرسون

تعد الحقوق "طبيعية" عند جفرسون لأنها ممنوحة للبشر من قبل الطبيعة أو الله، وهي أساسية بالنسبة للبشر ولذلك لا يمكن التنازل عنها ولا يمكن ان تؤخذ منه، ويطلق على الحقوق الطبيعية بشكل عام على أنها حقوق الإنسان[٤]. بناءً على ذلك يؤكد جفرسون على أن الحقوق الطبيعية غير قابلة للتحويل أو التنازل لأن البشر يستحقونها لكونهم بشراً. عليه لا يمكن بهذا المعنى أن تنتزع منهم، كما يعتقد بأن الحقوق الطبيعية تؤسس الشروط الجوهرية ليعيش الإنسان وجوداً إنسانياً حقيقياً[٥].

يسجدي جفرسون الطبيعة بفيما أسماه البعض أسلوب "المشهد الوسيط"، تكون أسعد أحوال البشر تلك التي تسعى لأرضية وسطى بين ما هو همجي وما هو "طاهر" أو "فاضل". ويعتقد ماركس أن نظرة جفرسون نظرة أركادية[٦]. وكان هدفه أن تكون أمريكا مجتمعاً رعوياً يملك حرية فطرية لأنها لم تكن مادية ولا تصنيعية وتمتلك أراضي واسعة. تستطيع أمريكا، لأنها لم تكن بدائية أو جاهلة، امتلاك أجمل ما تملك "المجتمعات المثقفة" بدون زوائدها الانحلالية. وتعتبر نظرية جفرسون عن حالة الطبيعة نظرية رواقية وليست هوبزية أو روسويانية، وبالنسبة له تكون القوانين الأساسية للطبيعة التي تحصل عندما يكون الانسان

(١) أندرو هيود، مدخل الى الأيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره ، ص٦٤.
(٢) فاروق عبدالمعطي، المصدر سبق ذكره، ص ص٣٤ – ٣٥.
(٣) بشار نرش، "كيف تأثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، متاح على موقع الجزيرة، على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/GTnTl9f تأريخ الزيارة (٢٠٢٣/٨/٢٢).
(٤) أندرو هيود، مدخل الى الأيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص٦٣.
(٥)أندرو هيود، مدخل الى الأيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص٦٣.
(٦) أركادية: نسبة إلى مدينة آركاديا اليونانية القديمة. وتتميز الأركادية بتثمين الحياة الواقعية في الريف وبساطتها، كما أنها تقدر كثيراً عناصر الطبيعة. ينظر: Arcadian: موقع Merriam Webster على الأنترنت، على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.merriam-webster.com/dictionary/Arcadian تأريخ الزيارة(٢٠٢٣/٨/٢٢).

في حالة الطبيعة مقاربة إجمالاً لقوانين المجتمع المدني. وهي تقريباً نفس القوانين الأساسية التي تحصل بين الدول[١]. وكان ميلاً أكثر الى رأي أرسطو عن الطبيعة الاجتماعية للإنسان ففي رسالة لأحد أصدقائه يقول "خلق الإنسان وبه حاجة إلى المجتمع، كما خلقت معه القدرات التي تمكنه من إشباع تلك الحاجة متعاوناً مع الآخرين، فإذا تم له الإشباع عن طريق إقامة مجتمع، أصبح هذا المجتمع ثمرة من حق الإنسان أن ينظمه مشتركاً مع كل أولئك الذين تعاونوا على إقامته"[٢].

أما فيما يتعلق بالحقوق الطبيعية فقد حدد جفرسون ثلاثة حقوق، غير قابلة للتحويل أو التنازل في إعلان الاستقلال، وهي حق (الحياة)، و(الحرية) و(السعي نحو السعادة)[٣]. ويقول جفرسون "... إننا نعد الحقائق الآتية من البديهيات: خلق الناس جميعاً متساوين. وقد منحهم الخالق حقوقاً خاصة لا تنتزع، منها الحياة، والحرية، والسعي لنيل السعادة. ولتأمين هذه الحقوق تكوّنت من الناس حكومات تستمد سلطانها العادل من رضا الشعب المحكوم. فإذا قامت أية حكومة لتقضي على هذه الغايات أصبح من حق الشعب أن يستبدلها أو يلغيها وأن يقيم مكانها حكومة جديدة تعتمد على أسس من المبادئ والأنظمة التي يراها أجدى ولأصلح في صون سلامته وسعادته..."[٤].

ويمثل الحق بالحياة الحق بامتلاك الشخص لذاته. ويستلزم الحق بالحرية والسعي للسعادة تقرير المصير عبر العمل والفن والصناعة والحكم الذاتي. لا تمتلك الحكومة الحق بالسيطرة على حياة مواطنيها أو إملاء مساراً للسعادة وهنا يكمن أسس الليبرالية الجفرسونية[٥]. إذ يقول جفرسون "الرجال يلدون أحراراً في ظل قانون الطبيعة ويدخل كل منهم العالم وله الحق بأن يكون فرداً بذاته وله الحق بحرية التنقل واستخدام تلك الحرية وفق ما يشاء"[٦].

ومن أبرز ما يستلزمه الحق بالسعي للسعادة هو تمتع جميع الأفراد بحرية العبادة، وبما أن الدين قضية بين المرء وربه، لا يدين أي فرد بسجل إيمانه للآخر، علاوة على ذلك يجب أن لا يصدر المشرع أي قانون يتعلق بتسيس الدين أو بمنع حرية ممارسة ذلك الدين وبالتالي بناء جدار بين الكنيسة والدولة، كما يجب أن لا يُسيس الدين لأنه قضية شخصية. وعندما يقحم رجال الدين أنفسهم في آلة الحكومة يصبحون محركاً مرعباً مناوئاً لحقوق الإنسان الدينية والمدنية[٧].

واستعمل جفرسون لغة العصر في تأكيده للحقوق الطبيعية التي تُبنى عليها الحكومات والتي يجب مراعاتها إذا أرادت أن تمارس سلطاتها الشرعية. والذي لا يبدو الآن تام الوضوح، وهو أن كلمة "أخلاقي" كان يمكن أن تحل محل كلمة "طبيعي" كلما استعمل

(١) نقلاً عن: موسوعة ستانفورد للفلسفة، توماس جيفرسون، المصدر سبق ذكره، ص١٣.
(٢) نقلاً عن: فاروق عبدالمعطي، المصدر سبق ذكره، ص٣٤.
(٣) موسوعة ستانفورد للفلسفة، توماس جيفرسون، المصدر سبق ذكره، ص ص١٤ – ١٥.
(٤) نقلاً عن:ستيفن فنسنت بنيه، *أمريكا*، ترجمة عبدالعزيز عبدالمجيد، (القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٥)، ص٦٠.
(٥) موسوعة ستانفورد للفلسفة، توماس جيفرسون، المصدر سبق ذكره، ص ص١٤ – ١٥.
(٦) نقلاً عن: هولوجاك م. اندريو، المصدر سبق ذكره، ص٦.
(٧) موسوعة ستانفورد للفلسفة، توماس جيفرسون، المصدر سبق ذكره، ص١٥.

جفرسون كلمة طبيعي في الحديث عن القانون والحقوق، دون أن يغير هذا المعنى الذي يرمي إليه، بل إنه يزيده وضوحاً عند القارئ الحديث. وهو لا يقول فقط إنه مقتنع بأن حقوق الإنسان الطبيعة لا يمكن أن تتعارض مع واجباته الاجتماعية، وإن الإنسان كُتب عليه أن يعيش في مجتمع. بل يقول أيضاً إنه يمكن أن تختبر المسائل المتعلقة بالحقوق الطبيعية بمطابقتها لحاسة الإنسان الأخلاقية وعقله(١).

III.ج. المطلب الثالث
مقارنة بين منظور لوك وجفرسون عن الحقوق الطبيعية

تركت منظري الحقوق الطبيعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل جون لوك في انجلترا، وتوماس جفرسون في أمريكا، متأثراً بلوك، بصماتهم على الأيديولوجية الليبرالية وتطورها(٢). ففقي أمريكا استلهم توماس جفرسون وعدد من الآباء المؤسسين للنظام السياسي الأمريكي أفكاراً كثيرة من جون لوك، وقد ظهر أثر هذه الافكار بوضوح في وثيقتي إعلان الاستقلال والدستور الأمريكي(٣).

وبالعودة إلى الحقوق الطبيعية، نجد أن فهم ماهية الحقوق الطبيعية تبرز أكثر عند إجراء المقارنة، وبيان أوجه الشبه والإختلاف بين وجهة نظر المفكرين، حيث نجد أن هنا بعض أوجه الشبه والإختلاف في فلسفة لوك وجفرسوفيما يتعلق بالحقوق الطبيعية. فكان عند جون لوك، كما أسلفا سابقاً، توجد ثلاثة حقوق طبيعية أساسية، وهي "الحياة والحرية، والمُلكية"، إلا أن جفرسون لم يوافق على المُلكية كحق طبيعي أو حق ممنوح من الله، لكنه حق تطور لراحة البشر(٤). على هذا الأساس لم يكن مثالية جفرسون يوتوبية حالمة، بل كانت كانت مثاليته أخلاقية، يؤمن بأن الآراء المستسقاة من تأريخ البشر البعيد، لا تحقّق النجاح لتجربة تُمارس في أرض أمريكية(٥).

من ناحية أخرى يرى لوك بأن للإنسان الحرية المطلقة، والحقوق الطبيعية للإنسان لا يمكن المساس بها، وهي السبب الاساسي لتكوين المجتمع السياسي(٦). بل أكثر من ذلك فإن الحرية كحق من الحقوق الطبيعية بمثابة قيد لتحديد حرية السلطة السياسية، وان السلطة السياسية قائمة لحماية تلك الحقوق (٧).

ونفس شيء بالنسبة الى جفرسون، حيث يرى أن كل شيء يمكن أن يتغير إلا حقوق الإنسان التي لا يجوز المساس بها، لأنها مقدسة، فهي جزء من جوهره الذي وضعه فيه الخالق، ولا يحق لأحد أن ينتزعها منه، لأنه بذلك يهدم القانون. ولكن يفترق عنه في اطلاقية الحرية الفردية ويرى ان الحقوق الطبيعية وقد تكون في بدايتها "مبادئ أخلاقية"، إلا أن استخدامها لا يجوز على هذا النحو الذاتي، فلا يمكن أن نقول إن الإنسان حر وله الحق في أن

(١) فاروق عبدالمعطي، المصدر سبق ذكره، ص ص٣٣ -٣٤.
(٢) أندرو هيود، مدخل الى الأيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص٦٣.
(٣) محمد وقيع الله أحمد، المصدر سبق ذكره، ص ص١٧٤-١٧٥.
(٤) أندرو هيود، مدخل الى الآيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص ص٦٣-٦٤.
(٥) أندرو هيود، مدخل الى الأيديولوجيات السياسية، المصدر سبق ذكره، ص٣٧.
(٦) محمد وقيع الله أحمد، المصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٧) علي عبدالمعطي محمد وآخرون، المصدر سبق ذكره، ص٣٧٩.

يفعل ما يشاء، فتلك هي الفوضى بعينها، أو من حقه أن يحيا كيفما اتفق، بل لا بد من تقنين هذه الحقوق، أعني وضعها في صورة قوانين محددة، فالحرية هي ما تجيزه القوانين(١).

من كل ما تقدم يمكن القول أن أغلب الدارسين المهتمين بالفكر السياسي يتفقون على أن تأثير جون لوك على توماس جفرسون كان واضحاً إلى درجة أن تكون أفكاره عن الحكم وتكوين المجتمع السياسي قريباً من أفكار جون لوك، خصوصاً من جانب تصوره لنظرية الحقوق الطبيعية. فقد آمن جفرسون بأن الحقوق الطبيعية مرتبطة بالذات الإنساني وهي عبارة عن حق الحياة والحرية والسعي نحو السعادة. ومع أن جيفرسون يتفق مع لوك في الحقين الأولين حق الحياة والحرية، إلا أنه يختلف معه في تبني المُلكية كحق طبيعي، بل يراها كوسيلة يساهم في سعادة الإنسان، وهي ليست حق طبيعي في حد ذاته.

الخاتمة والاستنتاجات

تتمثل نظرية الحقوق الطبيعية بمعناها العام في البحث عن الأساس الرصين لكيفية تحول الإنسان من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، فضلاً عن إيجاد أساس نظري رصيد لتقييد السلطة السياسية. ويرتبط مفهوم الحقوق الطبيعية مع الذات الإنساني والقانون الطبيعي بصورة وثيقة بحيث الانسان كان يعيش في حالة الطبيعة في ظل القانون الطبيعي يمتلك حقوقاً طبيعية. وعلى الرغم من اختلاف بين الفلاسفة والمفكرين حول تحديد مفهوم الحقوق الطبيعية وماهيتها، إلا أنهم متفقون على وجود حالة طبيعية تسبق المجتمع السياسي يعيش الإنسان بحقوقه الطبيعية. من هنا وعلى ضوء الفرضية الرئيسية ومن خلال المنهج المتبع، وبعد بحث والتحليل نختتم هذا البحث بإدراج أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

١. إن الإنسان منذ نشأته عاش في صراع أزلي ومتواصل مع الطبيعة ومع أقرانه من أجل بقائه وحريته وراحته وسعادته. والعقل البشري ساهم بشكل كبير في الظفر في هذا الصراع وتجاوزه لحواجز الطبيعة. ومع ان فكرة الحقوق الطبيعية قديمة تعود إلى الفلسفة اليونانية، إلا أن هذه النظرية نشأت في ظل التغيرات الاجتماعية والفكرية التي عصفت باوربا منذ القرن السابع عشر والثامن عشر، ولم تتبلور كنظرية سياسية ومذهب فكري على يد مفكر سياسي واحد، بل جاءت كنتيجة لتراكمات فكرية واسهامات فلسفية لعدة مفكرين.
٢. يذهب أصحاب نظرية الحقوق الطبيعية إلى أن الإنسان قبل أن ينتقل إلى المجتمع السياسي، كان يعيش في حالة افتراضية طبيعية لم يكن مقيداً بأية قيود أو قوانين تقيد حريته، وكان يعيش فقط في ظل القانون الطبيعي وتمتلك الحقوق الطبيعية.
٣. يمكن وصف الحقوق الطبيعية بأنها عبارة عن تلك الحقوق التي يمتلكها الإنسان في حالة الطبيعة، منحها الله أو الطبيعة، وهي ضرورية لبقائه وسعادته وهي لا تقوم على الوجود القانوني أو السياسي، لأن الأفراد يُخلَقون بحقوقهم الطبيعية، وعند الانتقال إلى المجتمع السياسي يأخذ الإنسان حقوقه الطبيعية اليه.

(١) الزاهيد مصطفى، "الأسس الفلسفية لمفهوم الحق"، متاح على موقع صحيفة الشرق الأوسط على الأنترنت، على الرابط الإلكتروني التالي: https://2u.pw/9lwfKxJ تأريخ الزيارة (٢٠٢٣/١١/٢).

٤. يعد جون لوك من أبرز ممثلي التجريبية الإنكليزية، وكان لأفكاره أثراً بالغاً على التنوير وعلى الليبرالية السياسية، فقد استند إلى نظرية حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية في تحليه عن أصل تكوّن الدولة أو المجتمع السياسي.
٥. تتميز حالة الطبيعة عند لوك بحرية تامة توجه العقل الإنساني وتساعد على حفظ الحياة والممتلكات، ولم يكن هناك إلا قيد واحد يتمثل في القانون الطبيعة، كما لم تكن حالة الطبيعة غير اجتماعية، بل أنها كانت فقط حالة غير سياسية، وهي حالة الحرية التامة والمساواة والطمأنينة والسلام والإرادة الخيرة. مع ذلك هناك بعض جوانب النقص في حالة الطبيعة مما دفع بالناس بالتعاقد وتكوين المجتمع السياسي.
٦. يرى لوك بأن السبب الأساسي في تكوين المجتمع السياسي هو حماية الحقوق الطبيعية للفرد، وأبرز تلك الحقوق هي (الحياة) و(الحرية) و(المُلكية)، أي الحق المطلق في المحافظة على الذات، والحرية التامة للإنسان والمُلكية باعتبارها حقاً بديهياً وطبيعياً للإنسان.
٧. أما توماس جفرسون الذي يمكن عده كأبرز الشخصيات تأثيراً في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية، فكان له دور مهم في الثورة الأمريكية وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استلهم أفكاراً كثيرة من جون لوك لعل الحقوق الطبيعية من أبرزها.
٨. بالنسبة إلى جفرسون تمنح الحقوق للإنسان من قبل الطبيعة أو الله لذلك تعد الحقوق الممنوحة "طبيعية" لا يمكن التنازل عنها ولا يمكن ان تؤخذ منه، ويطلق عليها بشكل أنها حقوق الإنسان، وتلك الحقوق هي حق (الحياة) و(الحرية) و(السعي نحو السعادة).
٩. بعد مقارنة بين المفكرين نجد أن هناك اختلاف في وجهات النظر نحو الحقوق الطبيعية، فعند لوك توجد ثلاثة حقوق طبيعية أساسية، وهي "الحياة والحرية، والمُلكية"، إلا أن جفرسون لم يوافق على المُلكية كحق طبيعي أو حق ممنوح من الله، لكنه حق تطور لراحة البشر. عليه فإن جفرسون حدد ثلاثة حقوق أساسية طبيعية، غير قابلة للتحويل أو التنازل عنها وهي حق (الحياة)، و(الحرية) و(السعي نحو السعادة).

قائمة المصادر

أولاً/ القواميس والموسوعات والمراجع:

١. *دليل أكسفورد للفلسفة*، تحرير تد هوندرتش، ترجمة نجيب الحصادي، الجزء الأول، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ٢٠٠٣.
٢. عبدالرحمن بدوي، *موسوعة الفلسفة*، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤.
٣. *موسوعة ستانفورد للفلسفة*، توماس جيفرسون، ترجمة ابراهيم عبدالله العلو، حكمة: بدون مكان، ٢٠٢٢.

ثانياً/ الكتب العربية والمترجمة:

١. آديمار إيسمن، *أصول الحقوق الدستورية*، ترجمة عادل زعيتر، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٢.

٢. اسبينوزا، *رسالة في اللاهوت والسياسة*، ترجمة وتقديم حسن حنفي، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٣. امام عبدالفتاح امام، *توماس هوبز فيلسوف العقلانية*، دار الثقافة للنشر والتوزيع: بلا، ١٩٨٥.
٤. أندرو هيود، *مدخل الى الأيديولوجيات السياسية*، ترجمة محمد صفار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
٥. أودو زاوتر، *رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم*، دون اسم المترجم، لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٦.
٦. بيتر كونزمان وآخرون، *أطلس الفلسفة*، بيروت: ترجمة والنشر المكتبة الشرقية، ط٢، ٢٠٠٧.
٧. توماس هوبز، *اللفياثان- الأصول الطبيعية والسياسية لصلطة الدولة*، ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث(كلمة) ودار فارابي، ٢٠١١.
٨. جان توشار، *تأريخ الأفكار السياسية-الجزء الثاني من عصر النهضة الى عصر الأنوار*، ترجمة ناجي الدراوشة، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠١٠.
٩. جان جاك روسو، *العقد الاجتماعي*، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: مؤسسة هندوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢.
١٠. جورج سباين، *تطور الفكر السياسي*، الكتاب الثالث، ترجمة راشد البراوي، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلاسنة.
١١. جون لوك، *في الحكم المدني*، ترجمة ماجد فخري، بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع، ١٩٥٩.
١٢. ستيفن فنسنت بنيه، *أمريكا*، ترجمة عبدالعزيز عبدالمجيد، القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٥.
١٣. عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، *مدخل الى الفكر السياسي الحديث والمعاصر*، الجزء الأول، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨.
١٤. علي عبدالمعطي محمد وآخرون، *تطور الفكر الغربي- رؤية نقدية*، الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٨٧.
١٥. فاروق عبدالمعطي، *توماس جيفرسون فيلسوف العالم*، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣.
١٦. كريستوفر هيتشنز، *توماس جيفرسون وإعلان استقلال أمريكا*، ترجمة رشا سعد زكي، كلمات عربية للترجمة والنشر: ٢٠٠٨.
١٧. ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، *تأريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني- من جون لوك إلى هايدغر*، ترجمة محمود سيد أحمد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
١٨. محمد وقيع الله أحمد، *مدخل إلى الفلسفة السياسية*، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠.
١٩. ملحم قربان، *قضايا الفكر السياسي- الحقوق الطبيعية*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
٢٠. موسى إبراهيم، *الفكر السياسي الحديث والمعاصر*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١.

٢١. مونتسكيو، *روح الشرائع*، ترجمة عادل الزعيتر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٢.
٢٢. هولوجاك م. اندريو، *توماس جيفرسون*، ترجمة ابراهيم عبدالله العلو، موسوعة ستانفورد للفلسفة: حكمة، ٢٠٢٢.

ثالثاً/ البحوث والدوريات العلمية:

١. برقاوي جمال وطاهر رياض، "الحالة الطبيعية عند جان جاك روسو"، *مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مؤسسة كنوز الحمة للنشر والتوزيع، الجزائر*، المجلد٩، العدد٢، (٢٠٢١).
٢. سربست نبي، "الحقوق الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي"، *مجلة الآداب، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد*، المجلد ٢، العدد ١٤١، (٢٠٢٢).
٣. نجلاء عدنان حسين، "توماس جيفرسون ودوره في السياسة الأمريكية حتى عام ١٨٢٦"، *مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة المستنصرية، بغداد*، المجلد ٢٣، العدد ٩٩، (٢٠١٧).
٤. نورة عابد، "مفهوم الحق في الفلسفة الطبيعية"، *مجلة التدوين، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران*، العدد ٩، (٢٠١٧).
٥. هشام محمد الشمري، "جون لوك من الحرية والتسامح إلى تقريظ التسامح والحقوق الطبيعية"، *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد*، العدد ٢٠٢، (٢٠١٢).
٦. هشام محمد خلف، "قراءة في الفلسفة الحديثة للحقوق الطبيعية (رؤية أخلاقية لمسعى إنساني)"، *مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد*، العدد ١١٩، (٢٠١٦).

رابعاً/ المصادر الألكترونية:

١. بشار نرش، كيف تأثر المدارس السياسية الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، متاح على موقع الجزيرة، على الرابط الألكتروني التالي: https://2u.pw/GTnTl9f .
٢. جاسم الفارس، تأملات إسلامية في الفكر السياسي الأمريكي من جيفرسون إلى روزفلت، متاح على موقع دار ناشري للنشر الألكتروني، على الرابط الألكتروني التالي: https://www.nashiri.net/index.php/articles/intellect-and-philosophy/5469-2013-11-02-12-25-44
٣. حمزة كدة، جون لوك واشكالية الحرية، متاح على الأنترنت، على موقع نادي الفلسفة، على الرابط الألكتروني التالي: https://2u.pw/iyZhbVe .
٤. الزاهيد مصطفى، الأسس الفلسفية لمفهوم الحق، متاح على موقع صحيفة الشرق الأوسط على الأنترنت، على الرابط الألكتروني التالي: https://2u.pw/9lwfKxJ
٥. زهير الخويلدي، روح القوانين لمونتسكيو بين الفصل بين السلطة وبيان مبائ الحكم، مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن، على الأنترنت على الرابط الألكتروني التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=760075
٦. سليمان العلوي، الحق الطبيعي والاعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح على موقع مؤسسة وسيط المملكة، على الرابط الألكتروني التالي: https://www.mediateur.ma/uploads/files/1647268767droitNatAr.pdf

٧. مرام بكير، ماهي الحقوق الطبيعية؟ وماذا تعني، متاح على موقع بُنيان، على الرابط الألكتروني التالي: https://2u.pw/kJ1PKeI .
٨. Arcadia: موقع Merriam Webster على الأنترنت، على الرابط الألكتروني التالي: https://www.merriam-webster.com/dictionary/Arcadian .

خامساً: المصادر الأجنبية:

1. CHESTER C. MAXEY, POLITICAL PHILOSOPHES, REVISED EDITION, THE MACMILLAN COMPANY, NEW YORK,1950.
2. Paul Leicester Ford, Autobiography Of Thomas Jefferson 1743-1790, G.P. PUTNAM'S SONS, NEW YORK, 1914.

References

أولاً/ القواميس والموسوعات والمراجع:

1. The Oxford Handbook of Philosophy, edited by Ted Hondrich, trans. by Najib Al-Hasadi, Part1, National Office for Research and Development, Tripoli, 2003.
2. Abdul Rahman Badawi, Encyclopedia of Philosophy, Part 2, Published by The Arab Foundation for Study and Publishing, Beirut, 1984.
3. Stanford Encyclopedia of Philosophy, Thomas Jefferson, translated by Ibrahim Abdullah Al-Alu, Wisdom, Without Place, 2022.

ثانياً/ الكتب العربية والمترجمة:

1. Adhemar Esmein, The Origins of Constitutional Rights, translated by Adel Zuaiter, Hindawi Foundation, United Kingdom, 2022.
2. Spinoza, A Treatise on Theology and Politics, translated and presented by Hassan Hanafi, Dar Al-Tanweer for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 2005.
3. Imam Abdel Fattah Imam, Thomas Hobbes The Philosopher of Rationality, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1985.
4. Andrew Haywood, Introduction to Political Ideologies, translated by Muhammad Saffar, Egyptian General Book Authority, Cairo, 2012.

5. Udo Sautter, Presidents of the United States of America from 1789 until today, , translated by Dar AlHikma, Dar AlHikma, London, 2006.
6. 9. Peter Kunzmann et al., Atlas of Philosophy, translated and published by AlSharqiya Library, Beirut, 2nd edition, 2007.
7. Thomas Hobbes, Leviathan - The Natural and Political Origins of State Power, translated by Diana Habib Harb and Bushra Saab, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage (Kalima) and Dar Farabi, Abu Dhabi, 2011.
8. Jean Touchard, The History of Political Ideas - Part 2, From the Renaissance to the Age of Enlightenment, translated by Naji AlDarawsheh, Dar Al-Takween for Writing, Translation and Publishing, Damascus, 2010.
9. Jean-Jacques Rousseau, The Social Contract, translated by Adel Zuaiter, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2012.
10. George Spain, The Development of Political Thought, Book Three, translated by Rashid Al-Barawi, Egyptian General Book Authority, Cairo.
11. John Locke, Civil Government, translated by Majid Fakhri, International Committee for the Translation of Masterpieces, Beirut, 1959.
12. Stephen Vincent Benet, America, translated by Abdulaziz Abdul Majeed, United States Information Bureau, Cairo, 1945.
13. Abdul-Radha Hussein Al-Taan and others, Introduction to Modern and Contemporary Political Thought, Part 1, College of Political Science, University of Baghdad, 2008.
14. Ali Abdul Muati Muhammad and others, The Development of Western Thought - A Critical View, Al-Falah Library, Kuwait, 1987.
15. Farouk Abdel Muati, Thomas Jefferson, Philosopher of the World, Dar AlKutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1993.
16. Christopher Hitchens, Thomas Jefferson and the American Declaration of Independence, translated by Rasha Saad Zaki, Arabic Words for Translation and Publishing, 2008.

17.Leo Strauss and Joseph Cropsey, History of Political Philosophy, Part 2 - From John Locke to Heidegger, translated by Mahmoud Sayyed Ahmed, Supreme Council of Culture, Cairo, 2005.
18. Muhammad Waqi Allah Ahmad, Introduction to Political Philosophy, Dar Al-Fikr, Damascus, 2010.
19. Melhem Qurban, Issues of Political Thought - Natural Rights, University Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1983.
20.Musa Ibrahim, Modern and Contemporary Political Thought, Dar Al-Manhal Al-Lubani, Beirut, 2011.
21. Montesquieu, The Spirit of Laws, translated by Adel Al-Zuaiter, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2012.
22. Holowchak M. Andrew, Thomas Jefferson, translated by Ibrahim Abdullah AlAlu, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Hikma, 2022.

ثالثاً/ البحوث والدوريات العلمية:

1. Barqawi Jamal and Taher Riadh, The State of Nature according to Jean Jacques Rousseau, Al-Hikma Journal for Philosophical Studies, Kunoz Al-Hamma Publishing and Distribution Foundation, Algeria, Volume 9, Issue 2, 2021.
2. Sarbast Nabi, Natural Rights and Social Contract Theory, Journal of Adab, College of Adab, University of Baghdad, Baghdad, Volume 2, Issue 141, 2022.
3. 3. Najla Adnan Hussein, Thomas Jefferson and his role in American politics until 1826, Journal of the College of Basic Education, Al Mustansiriya University, Volume 23, Issue 99, Baghdad, 2017.
4. 4. Noura Abed, The Concept of Right in Natural Philosophy, Journal of Blogging, College of Social Sciences, University of Oran, Issue 9, 2017.
5. 5. Hisham Muhammad Al-Shammari, John Locke, from freedom and tolerance to the recognition of tolerance and natural rights, Al Ustad Journal for the Humanities and Social Sciences, Ibn Rushd College of Education for the Humanities, University of Baghdad, Issue 202, 2012.
6. 6. Hisham Muhammad Khalaf, A Reading of the Modern Philosophy of Natural Rights (An Ethical Vision for a Human

Endeavor), Journal of Adab, College of Adab, University of Baghdad, Issue 119, 2016.

رابعاً/ المصادر الأجنبية:

1. CHESTER C. MAXEY, POLITICAL PHILOSOPHES, REVISED EDITION, THE MACMILLAN COMPANY, NEW YORK,1950.
2. Paul Leicester Ford, Autobiography Of Thomas Jefferson 1743-1790, G.P. PUTNAM'S SONS, NEW YORK, 1914.

خامساً/ المصادر الألكترونية:

1. Bashar Narsh, How Political Schools of Thought Influence American Foreign Policy, available on Al Jazeera's website, at the following electronic link: https://2u.pw/GTnTl9f .
2. Jassim Al-Faris, Islamic Reflections on American Political Thought from Jefferson to Roosevelt, available on the Nashiri Electronic Publishing House website, at the following electronic link: https://www.nashiri.net/index.php/articles/intellect-and-philosophy/5469-2013-11-02-12-25-44
3. Hammza Kdda, John Locke and the Problem of Freedom, available online, on the Philosophy Club website, at the following electronic link: https://2u.pw/iyZhbVe .
4. Al-Zahid Mustafa, The Philosophical Foundations of the Concept of Right, available on the Alsharq Al-Awsat newspaper website, at the following electronic link: https://2u.pw/9lwfKxJ
5. Zuhair Al-Khuwailidi, Montesquieu's The Spirit of Laws between the separation of power and an explanation of the principles of rule, an article published on the Al-Hiwar Al-Mutamaddin website, on the Internet at the following electronic link: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=760075
6. Suleiman Al-Alawi, Natural Right and the Universal Declaration of Human Rights, available on the website of the Kingdom Mediateur Foundation, at the following electronic link: https://www.mediateur.ma/uploads/files/1647268767droitNatAr.pdf

7. Maram Bakir, What are natural rights? What it means is available on the Bunyan website, at the following link: https://2u.pw/kJ1PKeI.
8. Arcadia: Merriam Webster website, at the following link: https://www.merriam-webster.com/dictionary/Arcadian .